مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

اشكاليات تطور فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر

دراسة في الاتجاه المعارض و المؤيد لها

م. د. عماد احمد مولود
قسم ادارة الأعمال، المعهد التقني الاداري اربيل، جامعة بوليتكنيك، اربيل، اقليم كوردستان، العراق
imad.mawlood@epu.edu.iq

أ.م. د. عابد خالد رسول
قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق
abid.rasul@univsul.edu.iq

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: 2021/7/27
القبول: 2022/1/19
النشر: خريف 2022

الكلمات المفتاحية
Diversity, Pro-diversity, Anti-diversity, Unilateralism, pluralism

Doi:
10.25212/lfu.qzj.7.3.24

الملخص

يتضمن الفكر السياسي المعاصر نظرتين مختلفتين تجاه التنوع ؛ نظرة ايجابية تعددية نابعة من الفكر السياسي الديمقراطي – الليبرالي تنظر الى التنوع باعتباره منبعا للدفاع عن حقوق و حريات الافراد و الجماعات ، واخرى نظرة سلبية شمولية مصدرها الفكر السياسي الشمولي تنظر الى التنوع باعتباره اساس التفرقة و تفكك الدولة . من هذا المنطلق يتجلى ابرز اتجاهات فلسفة التنوع والتي تنحصر في اتجاهين مختلفين؛ اتجاه يعترف بالتنوع كواقع الا انه يعارضه بشدة في اطار الدفاع عن جماعة ما لتبرير التفوق تحت ذريعة (العرق، الاثنية، الطبقة، الاغلبية). واتجاه آخر يؤيد التنوع بشقيه (الفردي و الجماعي) كما يتضح ذلك في دفاع الليبرالية الفردية و الجماعاتية عن التنوع و التعددية.

المقدمة:

احتلت فلسفة التنوع حيزا واسعا من الفكر السياسي المعاصر ودخلت نطاق النظريات السياسية المعاصرة ، وباتت فلسفة التنوع تمس جوهر السلطة السياسية وهوية الأفراد والجماعات،ناهيك عن حقوقهم وحرياتهم الثقافية والاقتصادية والسياسية . ونظرا لتشعباتها المتعددة وارتباطها بتطور الفكر السياسي الحديث والمعاصر؛ نجد ان فلسفة التنوع قد برزت فيها اشكاليات متعددة- متباينة بحيث رافقت تطور الفكر السياسي المعاصر بشقيه الديمقراطي – الليبرالي و الشمولي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في انه يساهم في اغناء البحوث و الدراسات التي تتناول قضايا التنوع وذلك من خلال تناول الاشكاليات المرتبطة بفلسفة التنوع من منطلق التركيز على العلاقة بين فلسفة التنوع و الفكر

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

السياسي المعاصر وكذلك الاشكاليات المنبثقة في تطور كل منهما من جهة . وعلاقة هذه الاشكاليات باشكاليات تطور حقوق و حريات الافراد و الجماعات المتنوعة ذاتها في اطار تطور الفكرسياسي الشمولي و التعددي .

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى بيان اسباب وجود اشكالية او بالأحرى اشكاليات موجودة في تطور فلسفة التنوع والصلة بينها وبين اشكاليات تطور الفكر السياسي ذاته ، حيث ان الاشكاليات التي يتميز بها الفكر السياسي انعكست على اشكاليات تطور فلسفة التنوع ذاتها ، مما يعني ان هناك علاقة جدلية متداخلة بين كل منهما . فاذا كانت اشكاليات تطور الفكر السياسي تتمثل في اشكاليات تطور السلطة ذاتها ، فان اشكاليات تطور التنوع هي اشكاليات تطور تنوع السلطة ايضا في اطار تطور الفكر السياسي الشمولي والتعددي . وعليه فهدف البحث هو تبيان اشكاليات التنوع و تأثير تطور الفكر السياسيى بشقيه الشمولي و التعددي على بروز اشكاليات التنوع .

مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث الرئيسة تتمثل في التساؤل حول ماهية تطور فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر والاشكاليات المرتبطة بها ، وكذلك اسباب توزع تطور فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر على اتجاهين رئيسيين ؛ اتجاه معارض للتنوع واخرى مؤيد له ،ومن ثم ماهية مضمون كل منهما .

فرضية البحث:

يفترض هذا البحث ان فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر لها اشكاليات متعددة و متباينة وذات دلالات مختلفة و متناقضة وهي دلالات خاضعة لتطور الفكر السياسي ذاته . ويفترض أيضا ان هذه الاشكاليات اسفرت عن بروز اتجاهين مختلفين؛ اتجاه معارض للتنوع منبثق من تطور الفكر السياسي الشمولي و الاحادي، و اتجاه مؤيد له وخاضع لتطور الفكر السياسي الديمقراطي التعددي.

منهج البحث:

يستند هذا البحث الى المنهج التاريخي الذي يتولى تتبع كيفية تطور الظاهرة موضع الدراسة في مختلف مراحلها وهنا يقصد بها ظاهرة التنوع، و كذلك المنهج الوصفي الذي يركز على شرح و وصف ظاهرة التنوع بمختلف ابعادها .كما ويعتمد البحث على المنهج التحليلي في اطار تحليله لمفهوم و أبعاد تطور فلسفة التنوع .

خطة البحث:

تحتوي خطة البحث على مقدمة و خمسة مطالب مع الاستنتاجات وقائمة بأهم المصادر المستخدمة في هذا البحث. ففي المطلب الأول يتناول البحث اشكاليات مفهوم التنوع ،أما المطلب الثاني فيتطرق الى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جذور التنوع في الفكر السياسي المعاصر، بينما المطلب الثالث يتطرق الى الاتجاه المعارض للتنوع ، اما المطلب الرابع يتناول الاتجاه المؤيد للتنوع الفردي ،أما المطلب الخامس فيتناول الاتجاه المؤيد للتنوع من منظور الجماعة ، وينتهي البحث بالاشارة الى الاستنتاجات التي وردت في هذا البحث مع الاشارة الى قائمة المصادر المعتمدة عليها في اعداد هذا البحث.

المطلب الاول : اشكاليات مفهوم التنوع :

الفرع الأول : ماهية التنوع :

يشمل الحديث عن مفهوم التنوع جانبين وهما الجانب الكمي و الجانب الكيفي. فالتنوع من الناحية الكيفية يعطي معنى الاختلاف، والاختلاف يفترض التماثل، فلولا التماثل لما كان هناك اختلاف، و أما من الناحية الكمية فالتنوع يستوجب التعدد وهو بدوره لا يظهر بدون الوحدة، فالوحدة تتطلب حضور التعدد، فلا يمكن النقاش في الوحدة دون وجود التعدد، و اما فيما يخص العلاقة بين الجانب الكمي و الجانب الكيفي بين الوحدة، و التعدد، و الاختلاف، و التماثل، فهناك علاقة طردية بين التنوع و التعدد، و كذلك هناك علاقة ضرورية بين الوحدة و التماثل، فالوحدة تشترط التماثل، بالمقابل فان التنوع لا يظهر بدون الاختلاف وهو شرط وجوده، فجدلية الحضور والنفي في التنوع بين الوحدة والتعدد والاختلاف والتماثل موجودة على كل مستويات الوجود الطبيعي و الاجتماعي بالنسبة للانسان الذي يعي هذه العملية. (مولود، 2019 : ص 10) .

فمن الناحية اللغوية جاءت كلمة التنوع من النوع، وقد ورد في لسان العرب لـ (ابن منظور) " ان النوع (بالفتح) اخص من الجنس وهو ايضا الضرب من الشيء، والجمع انواع قل او اكثر... النوع و الانواع جماعة، و هو كل ضرب من الشيء و كل صنف من الثياب و الثمار و غير ذلك حتى الكلام، و قد تنوع الشيء انواعا، و ناع الغصن ينوع: تمايل. و ناع ينوع نوعا: ترجح. و التنوع: التذبذب" (ابن منظور ، 1997 ، ص 278). و بهذا المعنى تفيد كلمة النوع و التنوع الجانب الكمي وهو العدد و التعدد قل او كثر، والجانب الكيفي و الوصفي ويشمل نعت شيء ما و صنفه،اذن فكل شيء له عدده و خواصه و صنفه انه يعني حضور الاختلاف في الاشياء كما و نوعا.

و ورد في قاموس Merriam Webster الانكليزي كلمة التنوع Diversity / التي اشتقت من Diverse) / الاختلاف(وهي كلمة تعود جذورها الى القرن الرابع عشر التي تعني الحالة التي لها صيغ وانواع و افكار متعددة مختلفة...او الوضع الذي يوجد فيه الاشخاص والذين يختلفون في الاعراق او لديهم ثقافات مختلفة في اطار جماعة ما او منظمة معينة (Webster, 1993 , P 663). و هنا يبدو ان التنوع قد ارتبط مباشرة بفكرة الاختلاف الثقافي بين الافراد؛ ذلك يعني أن كلمة التنوع في اللغتين انما تشير الى معنى التعدد و الاختلاف بين الاشياء او الافراد و الجماعات، فمقابل التعدد هناك الوحدة و مقابل الاختلاف هناك التماثل؛ و بذلك تلغي كلمة التنوع معناها عبر احضار نقيضها.

و أما من حيث الدلالة؛فالتنوع بصورة عامة ومن المنظور الاجتماعي – السياسي تحديدا يحتوي على مفاهيم متعددة و متباينة، و تختلف دلالاته باختلاف العلاقة بين الذات (فردا أو جماعة) و الآخر، وهي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

علاقة ترسمها منظومة الافكار السياسية، و الثقافية، و الاجتماعية، و الاقتصادية المتشابكة والتي تصوغ البنيان الفكري و العقائدي للذوات في اطار السلطة، بعبارة اخرى ان خطاب التنوع خطاب مزدوج يستهدف صياغة منظومة متكاملة من المفاهيم والتي تعيد هي بدورها صياغة علاقة الذوات في اطار السلطة من جهة، و تبرر وجود الذات و تشرعن سلوكها من جهة اخرى، و التنوع بهذا المعنى يؤسس السلطة والتي هي بدورها جوهر الاجتماع و بنية النظام وقانون للتبادل و مبدأ للتميز و التفاضل، وذلك بصرف النظر عن طبيعتها و كيفية اشتغالها و اشكال ظهورها سواء أكانت مباشرة ام غير مباشرة ظاهرة ام خفية، واقعية ام رمزية و عليه فان البحث عن التنوع هو بحث في طريقة تشكل السلطة: سلطة المعرفة، و سلطة الثقافة، و سلطة الجماعة، وسلطة النظام، و هو محاولة لتحليل الانساق، و البنى للوقوف على طرق التبادل و التفاعل بين الافراد (قرامي ،2007 ، ص 10).

الفرع الثاني : ماهية التعددية وعلاقتها بالتنوع :

مفهوم التعددية مفهوم معقد و متعددة الجوانب وهو على كثرة و شيوع استخدامه منذ خمسينات القرن العشرين الا انه يفتقر الى تعريف محدد أو نظرية واحدة متكاملة تحدد مضمونه و عناصره . تعود التعددية الى الفكر الغربي من خلال مدرستين مختلفتين. وهما الليبرالية ، والراديكالية؛ الأولى ترى في التعددية وسيلة لتحويل الحاجات و المطالب الخاصة الى سياسات عامة و تركز على الأفراد – و الجماعات وحقوقهم، فيما تعتبر الثانية التعددية وسيلة تحقيق المشاركة الديمقراطية واسعة النطاق و العدالة الاجتماعية و تركز على تخصيص و توزيع المزايا الاجتماعية و توسيع نطاق المشاركة ليشمل السياسة و المجتمع. و رغم هذه الاختلافات... فإن أنصار التعددية – بمدرستيها – ينظرون الى التعددية كمفهوم "نظرية "وكممارسة بإعتبارها جوهر الديمقراطية وسمة مميزة لها عن غيرها من أشكال النظم السياسية"(معوض ، 1999 ، ص 82).

يتميز مفهوم التعددية بسعة دلالته وهو تتضمن المعاني الآتية(لطفي: www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc) :

1 – تُعد التعددية مفهوم قابل للتطبيق على المجتمعات كافة و النظم المعاصرة بوصفها تعبير عن ظاهرة عامة وشائعة الانتشار. فكل الأنظمة في عالمنا المعاصر هي الى حد كبير تعددية رغم تباين صورها و اختلافها.

2 - ان التعددية مفهوم مرن تتباين تطبيقاته ويصعب عزل المفهوم عن سياقه التاريخي و تطوره الاجتماعي.

3 - التعددية مفهوم مركب يعبر عن ظاهرة متعددة الأبعاد. فهناك التعددية الثقافية والاجتماعية و السياسية.

4 - مفهوم التعددية مفهوم معقد كونه مركب وذلك لارتباطه بالعديد من المفاهية الأخرى مثل الطائفية و العرقية و الدولة القومية و الديمقراطية... الخ .

5 - مفهوم التعددية مفهوم مراوغ بما يعني ذلك من إمكانية استخدامه على سبيل المثال، للإشارة الى التعددية السياسية كصيغة تهدف الى امتصاص السخط الشعبي، والإقرار بحق كل القوى في التعبير عن نفسها .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

6 – يرى البعض في التعددية مفهوما مرادفا للتنوع و الاختلاف. وأما مصطلحا فترتبط بالنظام السياسي و تعبر عن أحد أشكال الممارسة الديمقراطية.

فقد ورد تعريف التعددية في الموسوعة البريطانية كونها " تعبر عن الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل الكنيسة و النقابات المهنية و الاتحادات العمالية و الأقليات الاثني " (نقلا عن ذبيان و آخرون : 1990 ، ص 138) .

كما ورد تعريف التعددية في قاموس المصطلحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ليدل على الاختلاف و التعدد و الاعتراف بحقوق الانسان فالتعددية بهذا المعنى تشير الى ان انها " تعتبر بمثابة تنظيم حياة المجتمع على قواعد مشتركة، مع احترام وجود الاختلاف و التنوع في الاتجاهات التي يتوزع السكان عليها... كما و ان التعددية تفترض الاعتراف بحقوق الانسان في المجتمع، بكرامته و برسالته، مثلما تفترض الإقرار بواجباته و مسؤولياته " (عبد الكافي 2003 ، ص 134).

هكذا يتضح ان هناك تداخل بين مفهوم التنوع و التعددية الى حد الغموض و التشابك . وقد شهد الفكر السياسي المعاصر تقارب بين دلالتي التنوع و التعددية رغم الاختلافات الموجودة بينهما .وتبين هذا الأمر مع تطور مفهوم التعددية و توسع دلالته في اطار تطور الفكر الليبرالي وتوسعه في صراعه مع الافكار السياسية الأخرى، ولاسيما الأفكار الشمولية التي ناهضت التعددية بمختلف أشكالها و تحت حجج ومبررات مختلفة. بالاضافة الى ذلك، يتضح مما سبق ان التعددية ذات مفهوم و دلالة كمية عكسية لمفهوم الأحادية أو الوحدوية ، كما ويمتاز مفهوم التعددية بدلالة الكيفية أو النوعية التي تتضمن التنوع و الاختلاف مخالفا لمفهوم التماثل و التجانس الذي يقترن بمفهوم الاحادية . وتُعد التعددية السياسية أهم جوانب التعددية التي نشأت مع تطور الفكر السياسي الليبرالي ومنها نشأ مفهوم التعددية الثقافية.

المطلب الثاني : جذور التنوع في الفكر السياسي المعاصر :

تمتاز فلسفة التنوع بسعتها وشموليتها وتعقيداتها وهي تتضمن جملة من الاشكاليات تتراوح بين اشكاليات سياسية تمس جوهر السلطة السياسية وهي اشكالية تثير تساؤلات حول من يملك السلطة أي هوية القابضين على السلطة فمن هم؟ وكيف يمارسون السلطة؟ وما طبيعة السلطة التي يمارسونها؟ وما طبيعة النظام السياسي التي تشكلها هذه السلطة؟ هل هو نظام احادي ام تعددي؟ مركزي او لامركزي؟ وكذلك يثير التنوع اشكاليات اجتماعية تخص ماهية العلاقة بين الفرد و الجماعة والتي هي بدورها تختلف باختلاف طبيعة الانتماءات الاجتماعية لدى كل منهما؟ بالاضافة الى ذلك يثير مفهوم التنوع اشكاليات ثقافية تتعلق بالانتماء الثقافي للذات (فردا او جماعة) وطبيعة الهوية الثقافية التي تدافع عنها الذات. وكذلك اشكاليات اقتصادية تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي المتبني من قبل النظام لسياسي المفترض، و قضية العدالة بين الجماعات المتنوعة و كيفية توزيع الموارد و تحقيق العدالة بين الجماعات المتعددة التي يناشدها النظام السياسي المفترض. بالاضافة الى ذلك هناك تداخل بين كل هذه الاشكاليات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية وغيرها مما يجعل فلسفة التنوع اكثر تعقيدا وشمولية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

يجدر الاشارة اليه ان الجدل حول فلسفة التنوع في الفكر السياسي الحديث و المعاصر" قد ورد في اطار ابحث عن قدرة النظام السياسي في تحقيق الأمن والاستقرار من جهة، و تحقيق العدالة من جهة اخرى في مجتمع تميز بالتنوع السياسي و العرقي و الثقافي، سواءا أكان ذلك في اطار الأنموذج الديمقراطي أم الأموذج الشمولي ، وهما أنموذجان ظلا سائدين طوال القرن العشرين ".(مولود، 2019 : ص ص 11-12). و على امتداد تطور الفكر السياسي الحديث و المعاصر برزت مفاهيم عديدة وهي مفاهيم تعكس اتجاهات متصارعة جسدتها داخل فلسفة التنوع في ثنائيات متقابلة ومتداخلة ومتناقضة على شاكلة؛ التعدد/ الوحدة، الانفصال / الاتحاد، الفرد / الجماعة، الانا/ الآخر، الحرية/ الاستبداد، المعارضة/ السلطة،الاقلية/ الاكثرية، التعددية / الشمولية، اللاستقرار/ الاستقرار، التفكك/ الاندماج، اللامركزية / المركزية، الاستقلال/ التبعية .. الخ. فكل هذه الثنائيات وغيرها تثير اشكالية العلاقة بين الذوات انفسهم و بينهم وبين السلطة ايضا وهي اي هذه العلاقة ترسم طبيعة النظام السياسي المكون في زمان و مكان محددتين. وقد تولى الفكر السياسي بالبحث عن هذه الثنائيات عبر تطوره التاريخي.

ان البحث في هذه الاشكاليات قديم قدم الفكر السياسي بدءاً من الفكر السياسي اليوناني الي الفكر السياسي المعاصر مرورا بالفكر السياسي الوسيط والحديث بمختلف مدارسه و توجهاته . لكن البحث هنا يقتصر على تطور فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر مركزا على خلفيته التاريخية الحديثة التي تبدأ مع بروز عصر النهضة .

اذ مهد عصر النهضة * السبيل لبروز تيارات و مذاهب مختلفة ومتنوعة، و أتت وراء هذه التحولات مجموعة احداث ادت الى خلق رؤية جديدة للعالم. اولها: الاكتشافات البحرية و الجغرافية الكبرى التي ادت الى ازدهار الحياة الاقتصادية في اوروبا. و ثانيها: تطور النزعة الانسانية / هيومانيزم و انتشارها في مختلف اوروبا بفضل اختراع آلة الطباعة. وثالثها: الاصلاح الديني (صالح، مدخل الى التنوير الاوروبي،2005: ص 69) جنبا الى جنب مع انطلاق الاقتصاد الراسمالي التجاري و المانيفاكتورى و كذلك بروز الامم و الدول على قاعدة القومية (حنفي ، 2014 : ص ص 26 – 27) .

كان لبروز الحركة الانسانية (Humanism) أثر مهم في وضع الاسس الدنيوية للثقافة الجديدة، اذ اكدت هذه الحركة على الطابع الدنيوي للعلوم و الاداب، و على قيمة الفرد في الحياة بعد تجريده منها على مدى قرون طويلة، و اهم خاصية لهذه الحركة هي تأكيدها على الذات وشخصية الفرد (Individual) . (مظهر ، 1979 : ص ص 38 – 39).

اما حركة الاصلاح الديني فقد كانت ثورة اخلاقية قبل ان تكون ثورة دينية، وكان لظهورها تأثير بالغ الاهمية على مجرى تطور الفكر السياسي في ذلك العصر و ما تلاه. اذ لعب زعماء الاصلاح الديني (مارت لوثر1483-1540) في المانيا و الريخ زونكل 1484-1531) في سويسرا و (جون كالفن

* ابتدأت النهضة في ايطاليا ثم انتشرت في بقية الدول الاوروبية و اخذت طابعا مختلفا و متميزا حسب كل دولة وتطورت عبر مراحل مختلفة: 1 - المرحلة المبكرة: بدأت من اواخر القرن (14) و اواخر القرن (15) ، 2 – مرحلة السمو و التكامل: تشمل نهاية القرن (15) و الربع الاول من القرن (16)، 3 – المرحلة المتاخرة في القرن (16). انظر(مظهر، النهضة ، 1979 : ص ص 29-30) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

1509-1564) في فرنسا دورا رئيسا في نشأة و انتشار المذهب البروتسنانتي في عموم اوروبا انذاك، وكانت حركة الاصلاح الديني تمثل من الناحية الدينية ثلاثة امور (راندال، 1966 : ص 226) :

1 – تبسيط مجموع العقيدة المسيحية، مع تشديد على نظرية الخلاص ووسائلها و اعتبارها الدعائم الاساسية.
2 –التشديد الفردي على الخلاص واعتباره علاقة مباشرة بين النفس وخالقها، واعتبار الدين امرا شخصيا.
3 – اهمال نظام الطقوس الدينية الذي عرفته كنيسة القرون الوسطى وما رافقه من تسلل في مراتب الكهنة.

مهدت الحركة الانسانية و الاصلاح الديني، الى جانب التطورات الاخرى، السبيل نحو بروز الفردية كفلسفة سياسية و ومنظومة فكرية متعددة الاوجة تبنى على اساسها مجموعة افكار تشكل جوهر الليبرالية في القرون اللاحقة. الا ان النزعة الفردية في بداية نشؤها رفعت من شأن قوة الفرد في احداث التغيير في المجتمع وقد انعكست هذه النزعة في النظريات السياسية التي رفعت من شأن الحاكم الواحد الاوحد ذي السلطة المطلقة قادر على لم شمل المجتمع و توحيد اجزاءه و تحقيق النجاح في ادارة امور الدولة و يتجه السعي نحو التغلب على جميع الولاءات ماقبل الحديثة من خلال توجيه الولاء نحو الدولة الذي يجسد مسبقا النزعة الوطنية .(شترايز، 2005 : ص59). الا ان هذه النزعة اوجدت ويلات و حروب في اوروبا مما دفعت بالمفكرين والفلاسفة الى تغيير نظرتهم تجاه الحكام عبر تقييد سلطته من جهة وتوسيع سلطة الافراد من جهة اخرى.

وهكذا تشكلت الابعاد المختلفة لفلسفة التنوع رويدا رويدا تماشيا مع تطور الفكر السياسي الحديث والعاصر منذ القرن الخامس عشر عبر الاحداث التي شهدتها المجتمعات الاوروبية تحديدا و الغربية و قد انعكست هذه الابعاد في نظريات متداخلة و متشابكة. المفكرون بنوا نظرياتهم انطلاقا من دوافعهم و رؤيتهم لمعالجة قضايا عصرهم و مجتمعاتهم، فمنهم من وقف الى جانب فكرة وحدة السلطة على حساب تعدديتها، او السلطة المطلقة على حساب السلطة المقيدة. وهناك اخرون وقفوا الى جانب الحكم الفردي على حساب حكم الجماعات و العكس صحيح, ينما هناك فريق ثالث يقف موقف الوسط داعيا الاخذ بنظر الاعتبار الحقوق الفردية جنبا الى جنب حقوق الجماعة بمختلف اشكالها الثقافية، السياسية، الاقتصادية وغيرها. الى ذلك تتوزع جذور فلسفة التنوع في الفكر السايسي المعاصر على اتجاهين رئيسيين؛ اتجاه معارض لفكرة التنوع ، واخرى مؤيد لها, ويتضح رأي هؤلاء عندما نناقش آرائهم عبر متابعة كلا الاتجاهين.

المطلب الثالث : الاتجاه المعارض للتنوع (الاتجاه الشمولي):

تندرج ضمن هذا الاتجاه مجموعة من المفكرين تطرقوا لفكرة التنوع بصورة مباشرة او غير مباشرة و بصيغ و رؤى مختلفة وربما عارضوها بشكل من الاشكال من خلال دفاعهم عن فكرة السلطة المطلقة ذات طبيعة احادية، او ربما تناولوا فكرة التنوع من منطلق النظر اليها باعتبارها من مخلفات تطور المجتمع البشري.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كان(مكيافيلي) من اوائل اللذين تطرقوا لفكرة السلطة في القرن السادس عشر من العصر الحديث. حيث انطلق من الفرضية القائلة بان الانسان له طبيعة انانية والتي هي مبرر نشوء الحكومات. وكان يؤمن بالحكم المطلق وله نزعة احادية للسلطة وعبر عن طروحاته السياسية من خلال كتبه " الامير " و" المطارحات " و تاريخ فلورنسة " ويؤشر كتاب " الامير " الى بروز نمط فكري جديد في دراسة الدولة قائم على اسس علمانية تعتمد على تحييد الدولة في الشؤون الدينية كالمفاهيم الاخلاقية كالصدق و الكرم و الوفاء وغيرها من المفاهيم السائدة في عصره،(كامل و ناصيف، 2008: ص ص 48 – 49) خدمة لقضية وحدة السلطة على حساب تعدديتها من جهة (والتي كانت لاتزال تنظر اليها بعين الشك و الريبة شأنها شأن الفكر السياسي الوسيط)، و سعيه نحو عملية بناء دولة قومية موحدة تتجه من الاعلى الى الاسفل وذلك على اساس دولة – امة يتولى امرها الامير(انظر مكيافيللي ، 2002: ص ص 196 - 201) . يبشر المحتوى أعلاه بولادة أسلوب تفكير جديد لبحوث الدولة يقوم على أسس علمانية ، يقوم على تحييد الدولة في الشؤون الدينية ، مثل الصدق والكرم والولاء والمفاهيم الأخلاقية الأخرى التي سادت في عصره . الى جانب ذلك، استمر التنظير لفكرة وحدانية السلطة ومطلقيتها على حساب تعددية السلطة من قبل (جان بودان) في كتابه " ستة كتب في الجمهورية " عبر تركيزه على فكرة السيادة، فالدولة تستند سيادتها الى ثنائية الدائم و المطلق، الدائم بمعنى السيادة المباشرة الناقضة لاي نيابة او توكيل. و المطلق باعتبار حالة الانسجام بين المقدس و الطبيعي. و بين طرفي العلاقة هذه، تكون واجبات الامير الحاكم تمثلت في (الربيعي ،2014 : ص 51):

1 – الاشراف المباشر على سن القوانين التي تضمن الحقوق و الواجبات للرعية.
2 – القدرة على تغيير القوانين و متطلبات المصلحة و التطورات التي يفرضها الواقع.
3 – توكيد ارادة الامير – الحاكم، تلك التي يتم ربطها بارادة الله و مشيئته.

أما (هوبز) فقد دافع عن نظريته في وحدة السلطة و مطلقيتها في كتابه " اللفياثان " انطلاقا من نظرته لطبيعة الانسان التي هي في حالة صدام مستمر و ذلك للاسباب الثلاثة التالية (المنافسة، عدم الثقة، البحث عن المجد) (هوبز، 2014: ص 134) و استنادا الى قوانين الطبيعة التي هي ملزمة على الجميع؛ يتساوى البشر في ملكات الجسد والفكر، اما مبرر قيام السلطة المطلقة فيكمن في قوانين الطبيعة العشرة والتي هي (هوبز، 2014: ص ص 138 – 161) : (تحقيق السلام من اجل انهاء حالة حرب الجميع ضد الجميع، التنازل عن الحق و تفويضه اياه الى حاكم مطلق فرداً ام هيئةً، الالتزام بالعقود التي يتم بموجبها التخلي عن الحق، العدالة التي تقوم على الاخذ و العطاء و المساعدة و المصالحة المتبادلة، الكياسة بمعنى ان يبذل كل انسان قصارى جهده ليكون مقبولا لدى اخرين، العفو عن الاعتداءات الماضية لتحقيق الضمان في المستقبل، الابتعاد عن الانتقام و الكراهية، الاعتراف بالمساواة بين البشر بمقتضى الطبيعة، الاحتفاظ ببعض الحقوق الطبيعية الضرورية للعيش لتحقيق الانصاف، اعطاء الحصانة لمن يحاكم او يقاضي بمعزل عن الانحياز لاي طرف كان).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

اذن فمبرر قيام الحكم الواحد المطلق هو تحقيق الامن والسلام على صعيدي الداخلي و الخارجي. لكن التزام الافراد حيال الحاكم المطلق مرتبط بالمدة التي يقضيها الاخير في السلطة و يكون قادرا من خلالها على حمايتهم من جهة، و ان الحق الطبيعي بحماية الذات، الذي يملكه البشر، عندما لا يستطيع اي شخص آخر أن يقوم به، لا يجوز التخلي عنه بموجب اي اتفاقية من جهة اخرى (هوبز، 2014: ص 227). بعبارة اخرى ان (هوبز) لا يلغي حق الافراد في التمرد على الحاكم اذا لم يضمن السلام الاجتماعي (تورين ،1997: ص 37) لكن في ظل هذا الحكم لاوجود للتعددية و لا التنوع مكانا او قوة تستطيع ان تردع الحكم المطلق لان الاختلافات العقائدية تلعب دورا سلبيا على الدولة. فرغم اعتراف (هوبز) بالاختلاف الموجود بين البشر لا في حكمهم على الاحساس وفق حواسهم الطبيعية فحسب، بل في الامزجة والعادات والعقائد، لا بل اكثر من هذا ان الانسان يختلف مع نفسه في ما يعتقد فيه او يتصرف نحوه من حين لآخر، الا ان هذا الاختلاف والتنوع هو مصدر النزاع والحروب (هوبز، 2014: ص 164).

كذلك يعد (كارل ماركس) في القرن التاسع عشر من معارضي فكرة التنوع، وقد تناول اشكالية التنوع من خلال البحث عن العلاقة بين الدولة و الاقتصاد في اطار العلاقة بين الفكر و الواقع او العلاقة بين الوعي الاجتماعي (الافكار بمختلف اشكالها السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية... الخ) و الوجود الاجتماعي. الدولة حسب (ماركس) تنتمي الى البنية الفوقية والتي هي انعكاس للبنية التحتية، فهي اي الدولة و البقية الباقية من الايديولوجية كالاخلاق و الميتافيزيقيا و واشكال الوعي التي تقابلها هي المنتجات الفكرية للبشر والتي هي انعكاس للانتاج المادي الذي يشمل قوى الانتاج و علاقات الانتاج (ماركس وانجلز، 1976: ص 31)، لكن هذا الانعكاس ليس انعكاسا ميكانيكيا، اي ان البنية الفوقية تؤثر في البنية التحتية التي تلعب دورا حاسما في نهاية المطاف (بول ريكور،2002: ص 174). يتجلى هذا التاثير في الصراع بين الطبقات داخل الدولة اذ ان جميع الصراعات داخل الدولة، الصراع بين الديمقراطية و الارستقراطية و الملكية، الصراع من اجل الاقتراع... الخ ليست سوى الاشكال الوهمية التي تجري فيها الصراعات الفعلية للطبقات المختلفة فيما بينه (ماركس وانجلز، 1976: ص42). المرحلة الاخيرة لهذا الصراع تتمثل في الصراع بين الاقلية من الطبقة البرجوازية الحاكمة و الاكثرية من الطبقة البروليتارية المحكومة. وبموجب نظرية المادية التاريخية لتطور المجتمعات وعبر قانون المادية الديالكتيكية ينتهي هذا الصراع عبر الثورة التي تقوم بها طبقة البروليتاريا للقضاء على النظام الرأسمالي الاستغلالي ويترسخ المجتمع الشيوعي الذي تختفي فيه كل انواع التمايزات والاختلافات الثقافية و السياسية والاقتصادية الناتجة عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (ماركس وانجلز ،1968: ص ص 36 – 54) ، ويسود فيه الوئام و الانسجام والمساواة بين ابناء البشر.

ان انتصار الثورة الروسية عام 1917 بقيادة الماركسي (فلاديمر ايليتش لينين) فسح المجال امام وريثه (جوزيف ستالين) لتولي زمام السلطة في الاتحاد السوفيتي عام 1924 و بناء نظام الحزب الواحد وتحويل الطبقات الى جماهير و الغاء التضامن بين الجماعات واقامة الاستبداد الكلي (حنة ارندت، 2016 : ص 17). لذلك حين وصل البلاشفة الى السلطة اعلنوا الحرب على تقاليد روسيا المحلية التي لم تكن حتى ذلك الوقت قد فقدت ايا من ضرورات الحاجة اليها. وكان هدفهم هو احداث قطيعة مع الماضي، كي يفرضوا

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ظهور نظام جديد لا يكون فيه للهوية القومية، و غيرها من اشكال الهوية الثقافية التي كانت موجودة سابقا اي دور تقوم به (جراي، 2005: ص 396) . والتنوع الثقافي ولا التعدد السياسي ولا اي شكل من اشكال الاختلاف الايديولوجي يسمح له بالبقاء في ظل الدولة الشيوعية القائمة على دكتاتورية طبقة البروليتارية ذات نظام الحزب الواحد و السلطة المطلقة.

هكذا رسمت الماركسية السوفيتية الاحادية السياسية و الثقافية للمجتمعات، فلا التنوع ايا كان شكله ولا التعدد ايا كان محتواه يفسح لهما المجال في الفكر الماركسي السوفيتي. لكن الماركسية، ايا كانت نماذجها التطبيقية، لم تكن الفكر السياسي الوحيد تبدي اعتراضها الشديد تجاه التنوع و التعدد، فقد كانت القومية من اشد أعداء التنوع والتعدد كونها تصطنع مبدأ الوحدة: وحدة الثقافة، وحدة اللغة، وحدة السلطة، وحدة الاصل والنسب، وحدة الارض، و مبدأ الاشتراك و التماثل: التاريخ المشترك، الماضي المشترك، المصير المشترك، الاصل المشترك، الارادة المشتركة، الاهداف المشتركة، المصلحة المشتركة. وفي ظل هذين المدبئين تتستر القومية على نزعة الاحادية السلطوية ونزعة التماثل و التشابه اللتان تتميز بهما القومية وتبدي انزعاجها الشديد من الاختلاف و التنوع وتحملهما مسؤلية عدم استقرار الدولة و تفككها. فتلجأ الى كافة السبل بغية محاصرة التنوع و الاختلاف على قاعدة الغاية تبرر الوسيلة. هكذا بلغت القومية اوجهها المتطرفة عبر اندماجها التام مع الاحادية السياسية ذات السلطة المطلقة في القرن العشرين ابان الحرب العالمية الثانية مع الفكر القومي النازي الالماني الذي اسس دولة كليانية تربط غلبة القومية بنقاوة العرق الاري عبر زعيماها المقدس فوهرر الذي يرى ان اقصى مهام الدولة هو الحفاظ على هذا العرق الذي هو شرط كل تقدم انساني و تطويره. ومع الفكر الفاشي الايطالي الذي اسس هو الاخر دولة كليانية من خلال القاء اللوم على الانظمة الديمقراطية المسببة لازمة طالت كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الاخلاقية ومردها الراديكاليات الحديثة و ضعف القيم الدينية و الاخلاقية على امتداد القارة الاوروبية (ميلون، 1994: ص ص 106 – 115) .

لكن القومية تنسى ان نشأتها كانت تستند اساسا الى التنوع و الاختلاف، فلولا نزعة التنوع و الاختلاف لما تشكلت الدول القومية ولولا محاربة مبدأ الوحدة و مبدأ الاشتراك و التماثل من قبل القومية لما تشكلت الوحدات الفرعية داخل الدولة القومية هكذا يتشكل التاريخ القومي، الاقتصاد القومي، السياسة القومية، الثقافة القومية وغيرها. ينطبق هذا التحليل على كل نماذج القومية (تايلور، وفلنت، 2002: ص ص 29 – 30) :

- القومية المبكرة: عبرت عن مشاعرها الوطنية عبر ولاءها لشخص الملك او الدولة منذ القرن السابع عشر.
- القومية الوحدوية: التي عبرت عن مشاعرها القومية من خلال السعي نحو توحيد الشعب في رقعة متماسكة من الارض كما كان الحال مع القومية الالمانية و الايطالية ابان القرن التاسع عشر.
- القومية الانفصالية: التي نشأت على اثر تفكك الامبراطوريات الاوروبية الكبرى في اواخر القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين على اثر انسلاخ قوميات عدة من تحت عباءة النمساوية و الهنغارية و العثمانية و الروسية كالنرويج و بولندا و تشيكسلوفاكيا و البانيا و اليونان و ايرلندا.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

- قومية تحررية: نتيجة انهيار الامبراطوريات و دول الاستعمار في القارات الثلاث اسيا و افريقيا و امريكا اللاتينية في القرن العشرين.
- قومية التجديد: من خلال استنفار المشاعر القومية باللجوء الى الميراث التاريخي و الاثني كالقومية الايرانية و التركية المتبقية من التركة العثمانية.

اذن فالتناقض الموجود في الفكر القومي تناقض برغماتي تتحكم فيه علاقات السلطة والقوة. فعندما تكون الذات (فردا او جماعة) ضحية القومية والفكر القومي، وعندما تكون الذات خارج السلطة القومية او غير معترفة بها من قبل السلطة او مهمشة، عندها تتشبث الذات (هنا القومية) بنزعة الاختلاف والتنوع وتحارب مبدأ الوحدة و التماثل وتبدي مقاومة شديدة للانصهار. لكن حالما تستولي على السلطة تصبح القومية هي الايديولوجيا الغالبة وتصبح التماثل و الوحدة مبدأ شرعيا تفرض فرضا على المختلفين و الداعين الى التنوع و الاختلاف وبذلك تلجأ القومية الى شتى السبل سلمية و غير سلمية بغية تحقيق الهيمنة.

المطلب الرابع : الاتجاه المؤيد للتنوع الفردي :

انطلق الاتجاه المعارض للتنوع عبر التنظير للشمولية والسلطة المطلقة لمصلحة الذات الحاكمة (فردا كان او جماعة) ومن خلال تبرير و توسيع سلطاتها على حساب المحكومين (افرادا او جماعات)، الا ان الاتجاه المؤيد للتنوع الفردي (التعددية الفردية) ينطلق من الدفاع عن التنوع بالمفهوم السياسي الذي تجسد في الدفاع عن الحرية الفردية ضمن نطاق التعددية السياسية ضد الاحادية السياسية المطلقة من خلال التنظير لتقييد السلطة و توزيعها على الحكام و المحكومين عبر عقد مبرم بينهما يلتزم كل طرف بالشروط الواردة فيه. اما الاطار الفكري و السياسي العام الذي ينطلق منه هذا الاتجاه للدفاع عن التنوع فهو الديمقراطية كنظام سياسي و الليبرالية كارضية فلسفية متشعبة تقدم حلولا لمعالجة اشكالية العلاقة بين الحرية والعدالة في اطار ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية.

تاريخيا يمكن القول ان القرن الثامن عشر الذي عرف بعصر التنوير يشكل مدخلا للدفاع عن نموذج الحكم الديمقراطي الذي غاب الدفاع عنه طيلة القرون الماضية. تأتي مساهمة (جون لوك) في مقدمة تلك المساهمات في العصر الحديث. اذ ساهم (لوك) في اغناء فلسفة التنوع من خلال دفاعه عن الديمقراطية في كتابه (مقالتان في الحكم المدني). إذ ينطلق هو من الفرضية الاساسية التي تقول ان الطور الطبيعي يمتاز بسيادة الحرية و المساواة التامة بين البشر حسب القانون الطبيعي الذي يحكم على اساس العقل،والوضع الطبيعي تسود فيه المحبة بين البشر(لوك، 1959: ص ص 139 – 146).

يتولى (لوك) مهمة نقد فكرة السلطة المطلقة من خلال تنظيره لفكرة تقييد السلطة التي تقوم على اساس الحكم الديمقراطي يستند الى الاكثرية المنبثقة من موافقة الافراد، والحكومة تتشكل عن طريق انتخاب المجلس التشريعي، ودعى (لوك) الى الفصل بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية، اما السلطة الفدرالية التي هي جزء من السلطة التنفيذية فتتولى فض النزاعات. كذلك تبنى (لوك) حماية الملكية الخاصة للافراد و حرياتهم، كذلك طرح فكرة عزل الحكام اذا تجاوزوا على حقوق وحريات الافراد حتى وان اقتضى ذلك الثورة (لوك، 1959: ص ص 147 – 290) . اضافة الى دعوته للتسامح، فهو يرى ان الافراد او

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الكنائس او الدولة ليس لديهم اي مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية و الخيرات الدنيوية بدعوى الدين. اما اللذين لا يرون هذا الرأي فان عليهم ان يتأملوا انفسهم وهي تزرع في البشرية بذور النزاع و الحرب و تثير الكراهية و النهب و السلب بلا حدود. فلا يمكن الحفاظ على السلام و الأمان ولا يمكن تحقيق الصداقة بين الناس طالما اعتمدت الهيمنة على الرحم الالهي و استندت فكرة انتشار الدين على قوة السلاح وحدها (لوك، 1997: ص 35) .

لذلك فان عناية الانسان بروحه و بالامور السماوية التي لا تنتمي الى الدولة و لا تخضع لها فانها متروكة تماما للانسان، بينما تأمين حياة الناس و الامور المتعلقة بهم في هذه الامور فهي من شأن الحاكم (لوك، 1997: ص 54) . لكن بالرغم من دفاعه عن الديمقراطية و دعوته لتقييد السلطة المطلقة، الا ان ما يؤخذ على (لوك) فهو تبريره للاستعمار البريطاني في الهند الذي عاد عليهم بالفائدة من خلال زيادة فرص العمل و خفض الاسعارو تحسين سبل عيشهم، ورأى ان الهنود عجزوا عن الارتقاء الى مستوى الجنس البشري" المتحضر"، لذلك فان الاستعمار البريطاني في النهاية يصب في مصلحتهم و يعود عليهم بالفائدة*(باريخ، 2007 : ص ص 80 – 81) .

اما (جان جاك روسو) يستهل مؤلفه " العقد الاجتماعي" بعبارة " يولد الانسان حرا، ويوجد الانسان مقيدا في كل مكان، وهو يضن انه سيد الآخرين، وهو يضل عبدا اكثر منهم.." (روسو، 2013: ص 23) ويرى ان الناس في حالة الطبيعة كانوا يعيشون في سلام و يتمتعون بالحرية والمساواة، الا ان ازدياد عدد السكان و ظهور الملكية الخاصة تسبب في نشوء اللامساواة والصراع فيما بينهم، ومن اجل التخلص من هذه الحالة لجأوا الى ابرام العقد فيما بينهم، وبموجبه تنازل كل فرد عن جميع حقوقه وحرياته الطبيعية للمجموع ليتمتع بحرية مدنية في المجتمع الجديد (سلطح، 2007: ص ص 331- 334) .

كانت السيادة عند (بودان) و(هوبز) حكرا على الحاكم وحده اما عند (روسو) فان الشعب وحده صاحب السيادة التي تتجسد في الهيئة التشريعية والتي تمثل الارادة العامة وتمثل الاخيرة الخير العام و المصلحة المشتركة وتسعي نحو تحقيق المساواة. كما حذر (روسو) من خطورة تاثير الاختلافات الناشئة جراء توزيع السلطات بين السلطة التشريعية و التنفيذية على الارادة العامة التي هي ارادة الشعب، ويدعو الى ضرورة امتناع انقسام السيادة على اثر توزيع او فصل السلطات (روسو، 2013: ص ص 53 – 54) ،لأن السيادة غير قابلة للتنازل و الانقسام، و الشعب باكمله صاحب السيادة. غير ان الارادة العامة يؤخذ عليها الاكتفاء باثارة تثير مشكلة الحد من صلاحيات السلطة السياسية اي الحكومة والسلطات المنتدبة من

* نلاحظ ان (لوك) ليس المفكر الوحيد الذي برر استعمار الغرب للشرق. فقد برر اغلب المفكرين الغربيين منذ القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين مرورا بالقرن التاسع عشر استعمار الغرب للشرق، كما تبين في نقد ادوارد سعيد للاستشراق الذي يرى ان خطاب الاستشراق مكن الثقافة الاوروبية من تدبير امور الشرق و ابتداعه في مجالات السياسة و علم الاجتماع و المجالات العسكرية، و الايديولوجية و، العلمية، و الخيالية في الفترة التالية لعصر التنوير... والاستشراق ليس خيالا اوروبيا متوهما عن الشرق بل انه كيان له وجود نظري و عملي و قد انشأ و استثمرت فيه استثمارات مادية كبيرة على مر اجيال عديدة. والاستشراق يحمل شتى الون العنصرية و الامبريالية وما الى ذلك من الافكار المتصلبة عن " الشرقي " وهو الاستشراق يستند الى فرضية العقلانية الغربية مقابل الروحانية الشرقية، التقدم الغربي مقابل التخلف الشرقي الى اخر الثنائيات المضادة التي تميز الغرب عن الشرق. انظر(سعيد، 2006: ص ص 48 – 53).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

طرف الشعب صاحب السيادة؛ و الاحتفاظ لهذه الاخيرة بسلطة لامحدودة. هنا يبدو مصدر طغيان من نوع جديد وهو " الطغيان الديمقراطي "، فكل الحكومات تتذرع بسيادة الشعب، و ايضا بسبب اضطراب مؤسساتي دائم (كل حكومات معرضة لتهمة خيانة الارادة العامة)(بلان، 2011: ص ص 49 – 50) . كما يقر (روسو) بوجود انماط مختلفة من الحكم في البلدان وذلك بسب اختلاف في مجموعة عوامل منها اختلاف نسبة ما ينتجه الناس و ما يحتاجه من بلد الى اخر، والاختلاف في دفع الضرائب و اختلاف عوامل الطبيعة منها المناخ الذي يؤثر على شكل الحكومة (بلان، 2011: ص ص 107 – 111) ، ويرى ان تحديد صلاح الحكومة او فسادها تختلف باختلاف المعاير لدى كل شعب وذلك حسب اوضاع الشعوب المطلقة والنسبية (بلان ، 2011: ص113) .

اذا كانت ديمقراطية (لوك) قائمة على على اساس حكم الاغلبية و تهميش الاقلية فان ديمقراطية (اليكسي دي توكفيل) تبدي مخاوف من سيطرة الاغلبية على الاقلية و الفرد معا. ففي كتابه " الديمقراطية في امريكا " يرى (دي توكفيل) ان النظام الديمقراطي الامريكي تذرع بوسائل للوقوف امام ميل الدولة في العصر الحديث الى المركزية و الى ان تستحوذ على جميع انواع السلطة التي كان يتمتع بها الارستقراطيون و غيرهم من ابناء المجتمع في الماضي. و من الوسائل التي تذرع بها النظام الامريكي هي الحكم الذاتي المحلي، الفصل بين الدين و الدولة، و حرية الصحافة، و الانتخاب غير المباشر للسلطة التشريعية، و استقلال القضاء، و تشجيع الجمعيات بكل أشكالها. بهذه الطريقة يمكن المحافظة على حقوق و حريات الافراد و الاقليات. وقد اشار (توكفيل) مرارا الى ان للنظام الديمقراطي انواعا يصح لكل شعب ان يختار منها النوع الذي يتفق و تاريخه وتقاليده. وان الدستور الامريكي ليس الا واحدا من هذه الانواع، وانه بالرغم من هذه الفوائد العديدة يجنيها الامريكيون منه فان هذه الفوائد يمكن الحصول عليها بنوع آخر من انواع الدساتير و القوانين الديمقراطية (دى توكفيل ، 1991: ص ص 8 – 9) .

تحتل فكرة التنوع موقعا مهما في فلسفة (جون ستوارت مل) السياسية، ويعزي تقدم الشعوب الاوروبية الى التنوع فهو يتسائل " مالذي جعل اسرة الامم الاوروبية اسرة متقدمة بدلا من ان تكون قسما خاملا راكدا من الجنس البشري ؟ السبب لا يكمن في اي امتياز و تفوق كامن فيهم، و حتى اذا ما وجد، فانه يوجد كنتيجة لا علة، و انما السبب هو تنوعهم المحظوظ في الشخصية و الثقافة، الافراد و الطبقات و الشعوب في اوروبا تتباين الواحدة عن الاخرى الى اقصى حد، و شقوا في حياتهم طرقا مختلفة كانوا متعصبين بعضهم ضد بعض، و ظن كل منهم انها لميزة كبرى ان هو استطاع اجبار الآخرين على اتباع طريقه. لكن اي محاول يقوم بها كل منهم لمعرفه تطور الآخر، قلما اسفرت عن نجاح دائم، بل كان كل منهم يضطر في نهاية الامر الى قبول الخير الذي يقدمه الاخر"(مل، 1996: ص 204) ويعطي اهمية قصوى لحرية الرأي و التعبير فهو يرى ان البشر ليسو بمعصومين عن الخطأ و ان حقائقهم هي على الاغلب أنصاف حقائق فقط، و ان وحدة الرأي ليست محبذة، مالم تنجم عن المقارنة الاكثر حرية و الاكثر اكتمالا للاراء المضادة، و ان التنوع ليس شرا بل خيرا حتى تصبح البشرية اكثر قدرة على تمييز جميع جوانب الحقيقة مما هي عليه في الوقت االحاضر، هي مبادئ تنطبق على انماط افعال البشر، ناهيك عن ارائهم (مل، 2007: ص 90) والتنوع الذي نادى به (مل) هو تنوع نابع من الحرية الفردية قائمة على

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ثلاثة اسس وما من مجتمع لا تحترم فيه هذه الاسس او الحريات بكاملها يعد مجتمعا حرا، مهما كان شكل حكومته حتى وان كانت حكومته هي حكومة منتخبة باغلبية. أما الأسس الثلاثة للحرية فهي (مل، 2007: ص 24) :

اولا: المجال الداخلي للوعي: المطالبة بحرية المعتقد والتي تشمل حرية الفكر و المشاعر، وحرية الرأي وفي كل المواضيع.
ثانيا: حرية الاذواق و المساعي، حرية تصميم خطة حياتنا لتناسب شخصيتنا، حرية فعل دون اعاقة من قبل الاخرين.
ثالثا: حرية التجمع بين الافراد و حرية الارتباط باية غاية لا تنطوي على ضرر يلحق بالآخرين.

لا بل اكثر من هذا يحذر (مل) من القمع الذي يمكن ان يمارسه الناس باسم حكومة الاغلبية، لذلك فالمجتمع يمكن ان يمارس طغيانا اجتماعيا اكثر هولا من انواع القمع السياسي، والحماية من طغيان الملك او الحاكم السياسي ليس بالشيء الكافي هناك حاجة للحماية من طغيان الرأي و الشعور السائدين من نزعة المجتمع نحو فرض افكاره و ممارساته الخاصة و بوسائل غير العقوبات المدنية على انها قواعد سلوك على هؤلاء الذين ينشقون عنها؛ لتكبيل التطور، و اذا امكن، فمنع تشكيل اي فردية لا تتناغم مع طرقه اي طرق المجتمع و تجبر جميع اشخاص على ان يكيفوا انفسهم حسب نموذجه (مل، 2007: ص 13) .

يرى (مل) ان" التنوع و حرية المواقف شرطان ضروريان للنمو البشري لانهما يجعلان افراد البشر يختلف كل منهما عن الآخر. لكنه يبدي مخاوفه من تضاؤل التنوع في العصر الذي عاشه فيه هو. اذ يرى فقد اصبحت الظروف التي تحيط بالافراد، و الطبقات، و تشكل شخصياتهم تزداد تشابها يوما بعد يوم، وقد عاش في الماضي اهل الطبقات المختلفة، و الاحياء المختلفة، و الاعمال التجارية المختلفة.. اما اليوم فهوم يعيشون من وجه كثيرة في عالم واحد، فهم يقرأون الموضوعات نفسها، نسبيا، و يستمتعون الى الأمور نفسها، و يرون الاشياء نفسها، و يذهبون الى الامكان نفسها، و تتجه امالهم و مخاوفهم الى الاغراض نفسها، و لهم الحقوق و الحريات نفسها، و الوسائل نفسها التي يؤكدونها... ولا تزال المماثلة تسير قدما، تعززها جميع التغيرات السياسية التي تحدث في هذا العصر... و الحط من الرفيع و كل توسع في مجال التعليم يعززها، لان التعليم يخضع جميع افراد الشعب لمؤثرات عامة واحدة بحيث يدنو الشعب من ذخيرة عامة واحدة من الحقائق و الشعور و تحسين وسائل الاتصال تعززها، لانه يجمع سكان المناطق النائية فيكونون على اتصال شخصي و يطلق و يعززها، بنشر مزايا الظروف المريحة... الا ان هيمنة الرأي العام على الدولة تعد عاملا اقوى من جميع العوامل الاخرى في جعل افراد البشر متشابهين عموما... و لم تعد هناك قوة مؤثرة في المجتمع تأخذ على عاتقها حماية الآراء و الميول المخالفة لرأي و ميول الجمهور" (مل، 1996: ص ص 205 – 206) .
لم تقتصر جهود (مل) على الجانب النظري في تحليله لأهمية التنوع في تطور المجتمع فحسب، فقد انصبت اهتماماته على الجانب العملي ايضا عندما تناول بالبحث اهمية الحكم النيابي في ادارة تنوع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

المجتمع. ففي مؤلفه " الحكومات البرلمانية " يعالج قضايا و مشاكل نظام الحكم التمثيلي سواءا فيما يتعلق بالمعيار العددي ضمن العلاقة بين الاكثرية و الاقلية، او المعيار النوعي ضمن العلاقة بين القوميات الحاكمة و المحكومة، وعلاقة القوميات بالفدرالية.

و يمكن ايجاز تصوره فيما يتعلق بالعلاقة بين القومية و الحكومة في النقاط التالية(مل، 2017: ص ص 303 – 311) :

1 - الحكومة تتألف كلياً او جزئياً من قومية واحدة بسبب التطابق في الجنس، الاصل، اللغة، الدين او الجغرافية او التطابق بين التاريخ قومي عبر الشراكة في الذكريات المشتركة الا هذه الحالات ليست كافية لتكوين الحكومة.

2 – وجودعاطفة قومية، يستوجب توحيد اعضاء القومية تحت الحكومة نفسها التي تعود لهم وحدهم.

3 – يستحيل وجود مؤسسات حرة في بلد تتكون من قوميات مختلفة، لانه لا يوجد شعور أو ثقافة مشتركة.

4 – في المجتمعات المتمدنة لا يمكن معالجة التمييز بين القوميات المختلفة عبر القوة تحت الحكومة نفسها.

5 – يمكن لقومية ان تمتص قومية اخرى، اذا كانت تلك القومية منحطة والامتصاص مفيد لها.

6 - ان القوميات المجتمعة تحت الحكومة نفسها قد تكون متساوية في العدد والقوة، او قد تكون غير متساوية.

7 – قد تتغلب القومية الصغيرة على القومية اللكبيرة، والقومية الاصغر قد ترضى بمركزها و تندمج بالقومية الاكبر.

8 – العقبة الاساسية تكمن في الحالات التي تكون القوميات المختلفة متساوية في العدد و القوة، تكون هناك مشكلة الاندماج بينهم، و كل قومية تتمسك بخصائصها المتميزة وعاداتها ولغتها.

9 – عندما تتعايش القوميات المختلفة و المتساوية في العدد و القوة تحت حكومة مستبدة و لا تعطي اي امتياز لأية قومية و تختار رجالها و اداتها من الجميع بدون اكتراث، ففي تلك الحالة يؤدي التطابق في الوضع الى قيام انسجام في الشعور و تتجه الاجناس المختلفة نحو شعور متبادل بانها افراد في موطن مشترك و خاصة اذا كانت تلك القوميات موزعة على المساحة نفسها في البلاد. لكن اذا ورد التطلع نحو تشكيل حكومة حرة قبل قيام ذلك المزيج من الشعور فتكون فرصة الامتزاج قد فاتت. اما اذا كانت القوميات المختلفة غير متوافقة منفصلة جغرافيا و غير مؤهلة لتكون تحت الحكومة نفسها فانه من الضروري في ظل وجود رغبة في الحرية و التفاهم، انهاء الارتباط كلية، و قد تكون هناك حالات من المفيد معها ان تظل تلك الولايات بعد الانفصال متحدة فيما بينها برابطة الفدرالية.

10- قيام اتحاد فدرالي مرغوب بين القوميات المختلفة في ظل حكومة نيابية تستوجب توافر ثلاثة شروط (مل، 2017: ص ص 315 – 316):

أ – وجود عواطف مشتركة بين السكان تدفعهم لهذا الاتحاد كاللغة والجنس والدين والمصلحة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ب–استقرار الحكومة الاتحادية يستوجب أن لا تكون الولايات معتمدة على قوتها ضد التهديد الخارجي.
ج – لا يجوز ان يكون هناك عدم التساوي في القوة بين الولايات الاعضاء في الاتحاد.

اذن، فتأييد(مل) للتنوع ينطلق من النظرة الليبرالية للتعددية الفردية و في اطار الديمقراطية النيابية، وربما ينطلق من نظرة مركزية اوروبية التي بررت استعمار البلدان المتخلفة. لكن على عكس ما يقوله (جون جراي) من ان ليبرالية (مل) داعمة للتجانس الثقافي و مضادة للتنوع، و تدعم التقدم على حساب الحرية (جراي،2005 : ص ص 401 – 402) .

يستمر هذا المسار في الدفاع عن التنوع الفردي في طار الفكر الديمقراطي الليبرالي في القرن العشرين بصيغ و اشكال مختلفة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية تحت مسمى نظرية نهاية الايديولوجيا التي انبثقت من مؤتمر " ميلانو " المنعقد في سبتمبر – ايلول 1955، باسم " مؤتمر الحرية الثقافية " والذي ناقش موضوع مستقبل الحرية لمناقشة قضية الايديولوجيا، و خلاصة المؤتمر هي نقد الايديولوجيا، و الفكر العقائدي بحسب (ادوارد شيلز) الذي تحدث عن المؤتمر في مقال له حمل عنوان " نهاية الايديولوجيا " في نوفمبر 1955 (خليل، 2002: ص 408). و بعد اقل من خمس سنوات على عقد المؤتمر صدرت العديد من دراسات نظرية اجتماعية و سياسية لتدعم المقولة التي بشر بها مؤتمر ميلانو. لقد كتب كل من (بل) و(ليبست) ابرز تلك الدراسات الداعمة تبريرا و تفسيرا و ترويجا لنظرية نهاية عصر الايديولوجيا، و من بعدهما انهمرت من مواقع فكرية متعددة المؤلفات و النظريات السوسيولوجية في هذا الشأن، في كل المؤتمرات السوسيولوجية التالية والتي كررت الدعوة لاسقاط الايديولوجيا و تحرير الثقافة كضرورة للمجتمع ما بعد الصناعي. و حاول المشاركون فيها من خلال تعليمهم النظري طرح مفاهيم اخرى جديدة كمفهوم التقارب، المجتمع الصناعي الموحد، مجتمع ما بعد البرجوازية، اطوار النمو، دولة الرفاه، ثورة الاداريين، تبرجز الطبقة العاملة، السلام بين الطبقات، سيطرة التكنوقراط... وذلك ليدعمو استنتاجاتهم القائلة بأنه" لا يوجد مكان للايديولوجيا " في النظامين الرأسمالي والاشتراكي" (ايوب، 1983: ص ص 71 – 72) .

يظهر الدفاع عن التنوع الفردي كذلك بصيغة الدفاع عن المجتمع الفتوح ضد المجتمع المغلق على حد وصف (كارل بوبر). يوجد في قلب المجتمع المفتوح الفرد الموجه ذاتيا والذي يتمتع بالمساواة مع المواطنين الآخرين و بالحرية و العدالة تحت حكم القانون، بينما يخاف المجتمع المغلق من التغيير و يسعى بكل السبل من اجل السيطرة عليه و التحكم فيه، ينخرط المجتمع المفتوح في سيرورة من التجديد المتواصل و التجريب. و يتصور المجتمع المغلق مستقبله على ضوء حاضره او على ضوء ماضٍ مثالي؛ انه مجتمع متيقن من غاياته و مبادئه التي اختارها او التي يؤمن انها قد تحددت بشكل قدري. وعلى العكس من ذلك تكون النهايات مفتوحة في المجتمع المفتوح، انه مجتمع مستقبله غير محدد و غير قابل للتحديد يواجه المشكلات التي تقابله في وقتها بجرأة المغامر و المخترع، يبحث عن المعرفة و يسأل المعتقدات السائدة و يشكك في كل الالتزامات، و يعتنق هذا المجتمع عقلانية نقدية، و يسعى من اجل علم مفتوح ليس به

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

مكان للدوجما و تخضع فيه كل الاطروحات للاختبار النقدي من اجل البحث عن الحقيقة (فاروق، 2014 : ص ص 264 - 265) .

اما جوهر السلطة السياسية او الحكومة في كلا المجتمعين فينقسم الى صنفين مختلفين؛ في المجتمع المفتوح هناك نظام ديمقراطي يمكن التخلص منه من دون اراقة الدماء عن طريق انتخابات عامة، مثلا، فيقال ان المؤسسات الاجتماعية تنتج وسائل يمكن التخلص من الحكام عن طريق المحكومين و ان تكفل التقاليد الاجتماعية ان هذه المؤسسات لن تتحطم ببساطة من قبل اولئك الذين في يدهم السلطة. اما في المجتمع المغلق توجد حكومات لا يمكن للمحكومين ان يتخلصوا منها الا بثورة ناجحة، و ذلك في معظم الحالات و ليس في كلها ويسمى هذا النوع من الحكومة بالحكومة الدكتاتورية او الطغيان (بوبر، 1998: ص ص 127 – 128) . على عكس المذهب النفعي القائم على اساس تحقيق اقصى قدر من السعادة لاكبر عدد من الناس، فقد اعتقد (بوبر) ان مطالبته بـ" تخفيف المعاناة " كمرشد اساسي في وضع السياسة العامة سوف تلقي استجابة مباشرة و حتمية من قبل كل المواطنين افرادا و جماعات (فاروق، 2014 : ص272) . ايا كان تنوعهم و اختلافاتهم. اذن، فاساس التنوع في فكر (كارل بوبر) السياسي يكمن في دعوته للتعددية و الانفتاح على المجتمع عبر التمسك بالنزعة العقلانية و العلمية في تناول الاشياء و الاحداث وفي ظل نظام سياسي ديمقراطي يسعى الى رفع معانات الشعب و توسيع قاعدة حرياته.

يتواصل الجدل حول الدفاع عن التنوع الفردي في اطار الفكر الليبرالي منذ سبعينيات القرن العشرين عند (جون راولز) صاحب " نظرية في العدالة و العدالة كأنصاف ". يستعين بذلك التقليد المتبع لدى الفلاسفة (لوك) و (روسو) و(هوبز) وغيرهم في ابرام عقد اجتماعي بين الافراد لكنه باسلوب مختلف سعيا منه ايجاد مخرج قادر على حل اشكالية العلاقة بين العدالة و الحرية في اطار الفكر الديمقراطي الليبرالي المعاصر على المستوى النظري و على المستوى العملي – المؤسساتي. يطرح (راولز) نظريته في العدالة على شاكلة وجود اتفاق مسبقة بين الافراد على ابرام عقد فيما بينهم يكون مضمونه ليس للدخول الى مجتمع معين او لتبني شكل حكومي معين، و لكن لقبول مبادئ اخلاقية معينة (راولز، 2011: ص 44) .

لكن (راولز) رغم انه لم يبحث في اشكالية التنوع بحد ذاتها في نظريته للعدالة الا انه و بمجرد التركيز على مفاهيم نظريته في العدالة سوف يظهر مدى اهتمامه بالتنوع وذلك من خلال عملية التفكيك والبناء. فهو من البداية يفكك التنوع بكل اشكاله السياسية و الاجتماعية و الاخلاقية و الفلسفية عندما يصف حالة الافراد في الوضع الاصلي ضمن فكرة حجاب الجهل " ان الاطراف يتموضعون خلف حجاب من الجهل. انهم لا يعرفون كيف ستؤثر البدائل المتنوعة على حالتهم الذاتية وهم مضطرون لتقييم البدائل كلية على اساس اعتبارات عامة... ان الاطراف لا يعرفون انواعا معينة من حقائق معينة. في المقام الاول، لا احد يعرف مكانه في المجتمع، طبقته الاجتماعية او وضعه الاجتماعي، ولا يعرف نصيبه من التوزيع المتعلق بالامكانات و الموجودات الطبيعية، ذكائه وقوته، وما شابه. ولا احد يعرف ايضا تصوره للخير، خصوصياته و خطته العقلانية للحياة، او حتى السمات الخاصة لوضعه السيكولوجي مثل مناهضته للخطر او خضوعه للتفائولية او التشاؤمية.. اكثر من هذا ان الاطراف لا يعرفون ظروف مجتمعهم الذاتي الخاصة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

بمعنى انهم لا يعرفون وضعهم الاقتصادي والسياسي، او المستوى الخاص بالمدنية و الثقافة الذي يمكن تحقيقه. ولا يعرفون الى اي جيل ينتمون... ان الحقائق المعينة الوحيدة التي يعرفها الاطراف هي ان مجتمعهم خاضع لظروف العدالة... مع هذا يسلم جدلا انهم يعرفون الحقائق العامة حول المجتمع البشري. انهم يفهمون المسائل السياسية والمبادئ المتعلقة بالنظرية الاقتصادية؛ انهم يعرفون اساس التنظيم الاجتماعي و القوانين الخاصة بالسيكولوجيا البشرية... لا توجد قيود على المعلومات العامة، اي على القوانين و النظريات العامة..." (راولز، 2011: ص ص 181 – 182) . بينما نجد ان (راولز) لايهدم هذا التنوع من اجل بناء مجتمع عادل متماثل تختفي فيه مظاهر التنوع والاختلاف، بل على عكس ذلك، يسعى الى ترسيخ اسس جديدة لمجتمع متنوع يقوم على اساس مبادئ العدالة التالية (راولز، 2009: ص 148):

المبدأ الاول: لكل شخص الحق ذاته والذي لايمكن الغاؤه، من الحريات الاساسية المتساوية الكافية، هي متسقة مع نظام الحريات للجميع. فعبر هذا المبدأ يبرر راولز انواع مختلفة من الحريات الاساسية (الحريات السياسية، حرية المعتقد، الرأي والتعبير، الحرية الشخصية و التملك وغيرها). وهي حريات متساوية للجميع.

المبدأ الثاني: يجب ان تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية شرطين:

الاول: يفيد ان اللامساواة يجب ان تتعلق بالوظائف و المراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص.

الثاني: يقتضي ان تكون ظواهر اللامساواة محققة اكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذي هم الاقل مركزا.

اما الفقرة الاولى من المبدأ الثاني فهو مبدأ تكافأ الفرص الذي يبرر التنوع و الاختلاف من خلال تبرير اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية و الاقتصادية اذا كانت مرتبطة بوضعيات يكون لدى الجميع فرصة منصفة في احتلالها، بوجود مواهب معينة لدى كل فرد. في حين الفقرة الثانية فهو مبدأ الفارق الذي يبرر اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية و الاقتصادية (كالثروة والسلطات و الامتيازات المرتبطة بالوضعيات الاجتماعية) من خلال تحسين وضعية الافراد الاقل حظا في المجتمع. بهذا المعنى ان مضمون مبدأ الفارق خاضع لمبدأ التكافأ المنصف في الفرص، وهو ان من هم الاقل حظا في المجتمع يمكنهم توقع مصير افضل و يحصلون على نصيب افضل في المتوسط من اولئك الذين يشغلون أسوأ وضعية من اي شكل اجتماعي آخر (دياني، 2014: ص ص 94 – 97) .

هذا المجتمع عند (راولز) معروف بالمجتمع حسن التنظيم الذي يتضمن معنيين العام و الخاص؛ فالمعنى العام يشير ان المجتمع حسن التنظيم مجتمع منظم تنظيما فعالا بواسطة مفهوم عام للعدالة (سياسي)، مهما كان. اما المعنى الخاص فيقال ان كل اعضاء المجتمع يقبلون مفهوما سياسيا للعدالة، ويعرفون ان الآخرين يقبلون المفهوم ذاته، مثلا عقيدة حقوق طبيعية خاصة، او شكلا من المذهب النفعي، او العدالة كانصاف(

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

دياني، حرية – مساواة – اندماج اجتماعي، نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، 2014: ص 98) .

ان تنظيم العلاقة بين التنوع و التماثل و التعدد و الوحدة و العام والخاص في هذا المجتمع يتم في ظل نظرية العدالة كانصاف من خلال النظر الى المجتمع كنظام للتعاون المنصف. والمواطن في هذا المجتمع هو شخص يمتلك كفائتين اخلاقيتين وهما القدرة على تملك حس العدالة و تصور معين للخير. حيث يمثل حس العدالة قدرته على فهم وتطبيق و احترام التصور العمومي للعدالة الذي يسم حدود التعاون المنصف اثناء انجاز افعاله. اما توفره على تصور للخير فيفيد قدرته على تشكيل و مراجعة و متابعة تصور الامتياز الذي ينتج عن هذا الخير بشكل عقلاني. بالاضافة الى ذلك، ان هذا المواطن حر و ند للآخر وهي حالة او حدس يمثل احد الافكار الاساسية للثقافة العمومية الديمقراطية (راولز، 2004،(10) : ص ص 105 – 106). اذن كيف يمكن لمجتمع يحتضن مجموعة افكار شمولية متنوعة ربما متصارعة ان يحقق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و في الوقت نفسه قادر على تحقيق الحرية و المساواة ؟ او كما يتسائل (راولز) الى اي مدى يمكن ان يوجد و يستمر الى الابد مجتمع عادل ومستقر يتكون من مواطنين احرار ومتساوين ولكنهم مختلفين جذريا حول مذاهبهم الشمولية و الفلسفية و الدينية غير المنسجمة فيما بينها رغم معقوليتها ان تتعايش وتبرر في الوقت نفسه التصور السياسي للنظام الدستوري ؟ (راولز، 2020/10/18 : http://hekmah. org).

ان الليبرالية السياسية هي التي تملك القدرة على ذلك كونها ليست فقط تعددية وانما ايضا تعددية معقولة لذلك فيتعين على الليبرالية السياسية بلورة مفهوم سياسي للعدالة ينسجم مع طبيعة النظام الديمقراطي الدستوري بحيث يمكن لمختلف المذاهب المعقولة استيعابه وتبنيه. لذلك فيجب على الليبرالية السياسية ان تكون محايدة حيال وجهات نظر المذاهب الشمولية المعقولة. و يتمظهر هذا الحياد بطرق شتى من ذلك ان الليبرالية السياسية لا تهاجم و لاتنتقد اية وجهة نظر معقولة كما لا تنتقد ولا ترفض اية نظرية في حقيقة الاحكام الاخلاقية. فلا تناقش االليبرالية السياسية صحة المذاهب الشمولية انما توكد على معقولية هذه المذاهب (راولز، 2020/10/18 : http://hekmah. org).

وذلك بغية الحصول على الاجماع المتشابك من كل هذه المذاهب بدلا من الاغلبية التي استند اليها المذهب النفعي والذي يرى فيه (راولز) انه يركز على تعزيز سعادة البشر اكثر من تركيزها على العدالة. وان ادعاءاتها تستمد اصولها من تراكم المنفعة و لا تكون العدالة الا جانبا ثانويا فيها من جهة، ومن جهة اخرى يرى (راولز) ان المذهب النفعي لايأخذ بنظر الاعتبار الاشكال المتنوعة من اهداف البشر (او تصوراتهم عن الخير)، وبالتالي يخفق في ابداء الاهتمام اللازم بالقدرة البشرية المميزة التي تتيح ممارسة الحرية في تكوين و تنمية نظرة تعددية في انفسنا ضمن اطار التصورات الصحيحة للخير (جونستون، 2012: ص ص 237 – 238) .

واجه (راولز) انتقادات شتى من مختلف الاتجاهات كل حسب منطلقاته الاساسية. فيما يتعلق بمدى اهتمامه بالتنوع فقد انتقد كونه اهمل الطموحات الثقافية للمجتمعات الاهلية أو الاقليات و الفئات القومية الفرعية او تجمعات المهاجرين. اضافة الى ذلك يقصي (راولز) في مجتمعه كل اولئك الذين يرفضون " اساسيا

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

المجتمع الديمقراطي. بل يذهب (راولز) الى ابعد من ذلك في اقصاء حتى رافضي مبدأي العدالة و الخارجين عن الطرق المقبولة للحوار و المتشددين اللذين لا يظهرون انفتاحا و لا تقبلا لوجهات النظر الاخرى (باريخ، 2007: ص ص 164 – 168). كذلك اقتصر اهتمام (راولز) بالتنوع على الجانب السياسي وتحديدا التعددية السياسية، وانصب اهتمامه بالفرد فحسب كونه لم يستطع الانفلات من منطلقات الليبرالية الكلاسيكة التي تعلو من شأن الفرد كذات مستقلة.

يتجلى الدفاع عن التنوع الفردي بصيغته الايديولوجية السياسية بوضوح عند (فرانسيس فوكوياما) منذ بداية تسعينيات القرن العشرين بُعيد سقوط الاتحاد السوفيتى. اذ ادعى (فوكوياما) ان الديمقراطية الليبرالية تشكل منتهى التطور الايديولوجي للانسانية والشكل النهائي لاي حكم انساني وهي تمثل نهاية التاريخ. والديمقراطية الليبرالية استطاعت ان تحل مشكلة الحرية والمساواة وهما ركيزتان اساسيتان لاية ديمقراطية الحديثة (فوكوياما، 1993: ص 25) .

هذا الانتصار للديمقراطية الليبرالية ياتي بعد صراع خاضته الديمقراطية الليبرالية مع الايديولوجيات الاخرى كالملكية و الفاشية و الشيوعية و التي سقطت واحدة تلوة الاخرى على امتداد القرن العشرين وهو صراع يرسمها (فوكوياما) على شاكلة الصراع من اجل الاعتراف الذي صاغه (هيجل) في كتابه فينومينولوجا الروح بين السيد و العبد. فالسيد لا يصارع من اجل البقاء وحده وانما من اجل نيل الاعتراف به من قبل الآخر الذي هو العبد الذي يخشى من المغامرة بحياته و يستسلم لارادة السيد كي تبقى حيا فقط مهما كانت عواقبه. فهذه الحالة اذن تمثل بداية المعركة الاولى في التاريخ كما يرى (هيجل) معركة للاعتبار المحض، او من اجل شيء لا نفع له ظاهريا – ميدالية او علم – له معنى الاعتراف. ان السبب الذي من اجله يقاتل الانسان هو الحصول من كائن انساني اخر على اعترافه كونه يخاطر ارديا بحياته وهو بالتالي انساني و حر حقا. فالمعركة ليست من اجل حماية العائلة او الحصول على الارض او الممتلكات الاخرى من الخصم، ان الانسان وحده القادر على خوض معركة مميتة، وذلك من اجل هدف واحد فقط هو التأكيد على كونه يحتقر حياته الخاصة و انه اكثر من مجرد آلة معقدة او عبدا لأهوائه، وانه بالاختصار كرامة انسانية خاصة به لأنه حر (فوكوياما، 1993: ص ص 156 – 157) .

ان الديمقراطية التي بشر بها (فوكوياما) بُعيد سقوط الاتحاد السوفيتي تُعد موجة ثالثة من تطور الديمقراطية على مستوى العالم عند (صامويل هنتنغتون) و هي ديمقراطية قائمة على نموذج الدولة – الامة والتي بدأت موجتها الاولى مع نشوب الثورة الامريكية عام 1776 و الموجة الثانية في اعقاب الحرب العالمية الثانية. والموجة الاخيرة من تطور الديمقراطية بدأت بين سنوات 1974 و 1990 على اثر سقوط الانظمة الشمولية واحدة تلوة الاخرى في معظم بلدان العالم(هانتنغتون، 1993: ص ص 72 – 86) .

المطلب الخامس : الاتجاه المؤيد للتنوع من منظور الجماعة :

شهد القرن الثامن عشر جدلا صاخبا بين فلاسفة عصر التنوير فيما يتعلق بمفاهيم تشكل ثنائيات متعارضة من قبيل الوحدة والتنوع، العقل و العاطفة، العالمية و الخصوصية، الحرية و الاستبداد، الطبيعة وما وراء

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الطبيعة، التقدم والتخلف، الفرد و الجماعة، الاستقلال والتبعية. وكانت الغلبة للاتجاه الذي دعى الى اولوية: قيم العقلانية، الحرية، الطبيعة، وحدة الجنس البشري، العالمية، التقدم، الفردية، الاستقلالية، والغائية. ويمثل الفلاسفة (فولتير)، (ديدرو)، (هولباخ)، (كوندرسية)، (لوك)، (مونتسكيو)، (هردر)، (كانط) وغيرهم ممن مثلوا عصر الانوار (انظر تودوروف، 2007: ص9، ص 27 ، ص ص 125- 143).

من هنا يعود الاهتمام بفكر و خصوصيات الجماعة الى عصر التنوير وذلك من خلال دراسة عادات و تقاليد و قوانين الشعوب. وتبرز حركة الرومانسيين في مقدمة تلك المحاولات التي ركزت على دور العادات و التقاليد والعاطفة بدلا من العقل في تطور الشعوب. من هنا يظهر الاهتمام بفكرة الخصوصية و الاختلاف و التنوع في الفكر السياسي الحديث و تحديدا الاهتمام بدور الثقافة في صياغة معتقدات و قوانين الشعوب. وتبرز اسماء (فيكو) و (هردر) و (فيخته) و(مونتسكيو) على رأس قائمة المفكرين اللذين اولوا اهتماما بالغا بهذه المسألة.

بالنسبة لـ(فيكو) فهو يرى ان هناك اختلاف في تطور الامم ولكل امم تواريخها و قوانينها للتطور. و بصورة عامة هناك مراحل ثلاثة تمر بها كل امم؛ المرحلة الالهية والبطولية والبشرية. والامم تختلف في طريقة بلوغها هذه المراحل حسب عاداتها و تقاليدها التي هي نتاج طبائعها الثلاث. و تتطور الامم يتم عن طريق تسلسل ثابت متصل للاسباب و النتائج موجودة في كل امة من خلال ثلاثة انواع من الطبيعة البشرية وما يتبعها من عادات ثلاث، وبفضل هذه العادات هناك ثلاثة انواع مختلفة من القانون الطبيعي للامم وما يتبع هذا القانون من تنظيم المراحل المدنية، فكانت الحكومات الثلاث و ما يقابلها من لغات ثلاث، و تشكلت ثلاثة انواع من الرموز، كما كانت هناك ثلاثة انواع من التشريع والسلطة والعقل والاحكام (ابو السعود، 1997: ص 189).

بالرغم من قناعته باختلاف تطور الامم الا ان (فيكو) كان يرى ان المرحلة البشرية التي هي نتاج الدين المسيحي ويحكمها النظام الملكي هي اسمى مراحل تطور الامم. و نظرا لان اوروبا تمثل اكثر المجتمعات تطورا فلها الحق في ارشاد و توجيه المجتمعات الانسانية الاخرى، ذلك ان الوضع الطبيعي يقتضي ممن لم يستطع تحقيق الخير لذاته تقبل ارشاد و حكم من نجح تحقيقه،... و العناية الالهية قدرت ان تخضع للامم الافضل ان لم يكن طواعية بالقوة و الغلبة كما هو حال الامم غير الاوروبية (باريخ، 2007: ص ص 110 – 111).

وقد ترك (فيكو) اثرا بالغ الاهمية على الفكر الايطالي من بعده فأخذ رواد البعث القومي الايطالي يهتمون بأفكار (فيكو) وتحمسوا له و اعتبروه مؤرخ الشعب الايطالي. كذلك اثرت افكار (فيكو) على الفكر الفرنسي ممثلا بفكر (اوغست كونت) الذي امن بتطور المجتمع البشري عبر ثلاثة مراحل (المرحلة الدينية و المرحلة الميتافيزيقية والمرحلة العلمية)، و كذلك لا يُخفى تاثير (فيكو) على فكر (كارل ماركس) الذي ذكر على لسان (فيكو) ان الانسان هو الذي يصنع تاريخه، اما تأثير (فيكو) على الفكر الالماني فيظهر بوضوح في فكر (هردر). فالرؤية الانثروبولوجية لـ(فيكو) تناولت التاريخ من خلال البحث عن اصل الجنس البشري و تطور تنظيماته و عاداته و تقاليده و معتقداته و تشريعاته (ابو السعود، 1997: ص ص 216 – 232).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

آمن (هردر) بفكرة المحلية او الخصوصية التي يمتاز بها كل شعب او امة تختلف عنى الشعوب او الامم الاخرى. وقد كانت فكرة العالمية / كوسموبوليتانية فكرة بغيضة عند (هردر). فالانسان ينتمي لمكانه، و الناس لها جذور، و لايستطيعون الابداع الا من خلال تلك الرموز التي تربوا عليها... اذن النتيجة التي توصل اليها (هردر) هي اذا كانت قيمة اي ثقافة تكمن في ما تسعى اليه هذه الثقافة – كل ثقافة كما يقول لديها مركز جاذبية الخاص بها – من غير ممكن الحكم على الاشياء من خلال وجهة نظر تنتمي الى قرن آخر او ثقافة اخرى اذ ان لكل عصر مُثُلا مختلفة وان هذه المُثُل كانت مشروعة في زمانها ومكانها (ايزايا برلين، 2012: ص ص 127 – 128) .

يجدر الاشارة اليه ان (هردر) اقتنع بفكرة التي تشير الى " ان على كل جماعة بشرية ان تسعى لتحقيق ما يكمن في داخلها... كل شخص ينتمي الى الجماعة التي ينتمي اليها، وانه يعبر عن الحقيقة كما تظهر له. فالحقيقة كما تظهر هي صحيحة مثلها مثل الحقيقة التي تظهر لدى الاخرين... لكن لا احد يستطيع ان يرى كل الحقيقة، والله وحده يستطيع ان يرى الكون والحقيقة كلها " (ايزايا برلين، 2012: ص 134) .

لم يهمل (هردر) الجانب الاجتماعي من فكره السياسي، و هو على عكس (روسو) رفض النظر الى واجبات المواطن و حقوقه لاعتبارها تعني خضوع الاهتمامات الفردية و الاجتماعية للمصالح العاليا االقومية. لذلك حل مبدأ التعاون المشترك عند (هردر) محل مبدأ التعاقد و الوحدة عند (روسو). فاذا كان اختلاف المعتقدات يعد من المخاطر الاساسية عند (روسو) باعتبار ان الوحدة تتطلب اتفاق جماعي، و اتفاق الآراء و المشاعر ترتبط بالصالح العام، فان (هردر) يثر ادراك الوحدة من خلال الاختلاف باعتبار انه من الطبيعي لكل جماعة ان تجد بين افرادها رغم كل ما يوحد بينهم اختلاف الافكار. ان تأييد (هردر) للنزعة التعددية توافق مع العديد من مظاهر نظرته العامة الى الوجود. فثمة قوة تكمن في الاشياء، كما يصف (ارسطو)، تنزع نحو الوحدة من خلال الاختلاف والصراع (الجزيري، 1999: ص ص 116 – 117) .

بعد الثورة الفرنسية عام 1789 و تحديدا بعد غزوات (نابليون) و صعود العاطفة القومية في المانيا تأثر المفكر الالماني (فيخته) بأفكار (هردر). فهو يرى " بأن (هردر) قد يكون على حق في حديثه عن الانسان و انه ما يجعل الانسان انسانا هو البشر الآخرين من خلال التعليم واللغة. واللغة شيء لا ابتكره انا بل آخرون و انا جزء فيه. تقاليدي، عاداتي، رؤيتي و كل ما يخصني هو الى حد ما نتيجة لابتكار آخرين اتشارك و اياهم نوعا من الوحدة العضوية. و بالتدريج انتقل (فيخته) من الفرد باعتباره انسانا تجريبيا الى فرد باعتباره شيئا اكبر و لتكن أمة او طبقة او طائفة... لكي تكون الامة حرة فذلك يعني التحرر من الامم الاخرى، واذا اعترضت هذه الامم فعليها ان تعلن الحرب، هكذا انتهى (فيخته) لان يصبح قوميا والمانيا عنيفا(الجزيري، 1999: ص 173).

لعبت افكار(هردر)و (فيختة) دورا مركزيا في بروز نظريات قومية تدافع عن اختلاف وتنوع و تمايز الشعوب باختلاف لغاتها و عاداتها و ثقافاتها بين الشعوب الاوروبية في القرن التاسع عشر والتي عرفت فيما بعد بالنظرية الالمانية في القومية وهي نظرية ركزت على دور اللغة بالدرجة الاساس في نشوء القومية وهي التي مهدت لبروز نظريات اخرى منها النظرية الفرنسية الى نادى بها المفكر الفرنسي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

(ارنست رينان) التي عرفت فيما بعد بالنظرية الفرنسية والتي منحت الاولوية للارادة و المشيئة بدلا من اللغة و الثقافة في الانتماء الى قومية معينة (الحصري، 1985: ص 40) . ولجأت الدول انذاك الى مبدأ القومية كمبدأ ثقافي في الدفاع عن مصالحها و سياساتها.

اما بالنسبة لـ(مونتسكيو) فقد ظهر تاثير (فيكو) و (هردر) واضحا على نظريته في تكون قوانين الشعوب. فهو يعتقد ان التنوع و الاختلاف مصدر نمو و تطور المجتمعات. فالنماذج المختلفة للمجتمع حسب رايه تتطلب معتقدات و ممارسات مختلفة ايضا، لكي تبقى قابلة للنمو. وتصنيف (مونتسكيو) للحكومات كان ايضا تصنيفا للعلاقات الاجتماعية. فكل شكل سياسي عند (مونتسكيو) حسب راي (ريمون ارون) ينظر اليه ايضا كنموذج محدد للمجتمع. فـ(مونتسكيو) يحاول اثبات ان كل نمط من التنظيم الاجتماعي السياسي يقوم على اسس قيمية متميزة او (انحياز ثقافي)، تعد ضرورية للحفاظ على مؤسساته، كالشرف (والذي يعني الشعور بما يدين بكل فرد لطائفته و مركزه) في الملكية، والفضيلة (الذي يشير الى القوة الدافعة التي تُبقي على حركة الحكم الجمهوري) في الجمهورية و الخوف في الحكومة الاستبدادية. و بعد تعرفه على هذه المبادئ الثلاثة، يوضح (مونتسكيو) كيف ان القوانين في كل نموذج للمجتمع، بدأً من قوانين التعليم، الى قانون العقوبات، الى اوضاع المرأة، تساعد على حماية هذا النموذج (مجموعة مؤلفين ، 1997: ص ص 177 – 182) .

اضافة الى ذلك، يؤكد (مونتسكيو) على اهمية الوظيفة التكاملية للدين شأنه شأن القوانين، يجب ان يتوافق مع نمط ملائم للعلاقات الاجتماعية. (مونتسكيو) في كتابه " روح القونين " يذهب الى ان القوانين ليست مجرد ابداعات عفوية، بل هي مشروطة بمحددات. فالاختلافات الموجودة بين القوانين ترجع الى شروط محددة تظبط التفكير القانوني بشروط متعددة منها ماهو مادي طبيعي، ومنها ماهو اخلاقي و ديني. ومن هنا ينزع مونتسكيو الى البحث خلف القوانين عن روحها الذي يحددها و يكون لها ناظما شارطا (بو عزة، نقد الليبرالية، 2012: ص 73) .

وعليه فالقوانين عنده انعكاس لطبيعة البلد، من خلال جغرافيتها (البرد و الحر و طبيعة الارض و موقعها واتساعها) وكذلك انعكاس لعرق الامم والزراعة والصيد و الرعي فيها. كذلك ان درجة الحرية تعتمد على القوانين التي يسنها النظام (مونتسكيو، 1953: ص 19).

ان تجليات التنوع تحديدا بصيغتها الجمعية في فكر (مونتسكيو) السياسي لا تكمن في اعتقاده برجوع تنوع القوانين الى اختلاف الجماعات او الامم من ناحيتها الجغرافية و الاجتماعية فحسب، بل يظهر دفاعه عن التنوع من خلال تنظيره لمبدأ تقييد السلطات دستورايا ومبدأ فصل السلطات التشرعية التنفيذية والقضائية (شتراوس، كروبسي، 2004: ص 86) .

أي باختصار بما ان تطور التنوع رافق تطور النظام الديمقراطي، فان التنظير لمبدأ فصل السلطات من قبل (مونتسكيو) هو تعزير لمبادئ النظام الديمقراطي. ناهيك عن دفاعه عن الحرية و التعددية. لكن رغم ذلك فان (مونتسكيو) بما انه عاصر عصر الانوار الا انه لم يستطع التخلص من نزعة المركزية الاوروبية وهي نزعة ترى في تطور المجتمعات الاوروبية نحو الحرية مثالا و قدوة على الشعوب غير الاوروبية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

التي غارقة في الاستبداد ان تحذوا حذوها بوصفها تمثل نموذجا للتقدم و التطور (بيخو، 2007 : ص ص 121 – 122) .

ان الاهتمام بالتنوع من منظور الاهتمام بالجماعات ورد في ثنايا تطور الدراسات الانثربولوجية على امتداد القرن التاسع عشر والقرن العشرين عبر نظريات و مدارس مختلفة كالتطورية والانتشارية والوظيفية و البنيوية وغيرها، كل ركز على جانب معين من جوانب تطور الجماعات البيولوجية و الثقافية و النفسية و الاجتماعية و التاريخية و السياسية المختلفة من خلال دراسة الاعراق البشرية من حيث اصلها و تاريخها وحضارتها وقيمها. اما في القرن العشرين فقد ارتبطت الانثروبولوجيا بفكرة الاعراق البشرية من حيث قيمها وثقافتها (تيلوين،2011: ص ص 20 – 21).

وفي سبعينيات القرن العشرين ركز انصار النزعة الجماعاتية او المجتمعية على الاشكال المتعددة للحياة الاجتماعية التي تشمل العائلة، المنظمات الدينية، المدارس، والمؤسسات المتعددة للمجتمع التي يعتمد عليها للحفاظ على حرية الفرد. و بشكل عام فان اصحاب النظريات المجتمعية امثال (السادير ماكلنتير)، (مايكل ساندل)، (تشارلز تايلور)، (جان باثيك اليثين) و(اميتاي اتزيوني)، عموما يزعمون ان القيم التي تشكل الهوية الفردية انما ترجع جذورها و تتجسد في ممارسات المجتمعات Communities و يؤكد اصحاب النظريات المجتمعية على اهمية الشعور بالمسؤلية و الواجبات الاجتماعية داخل وعبر الاجيال(البرسون ، 2017: ص 17) .

كذلك تمثل فكرة حياد الدولة تجاه مختلف المعتقدات و الثقافات و التصورات الدينية و الاخلاقية احد اهم محاور الفلسفية السياسية التي برزت منذ سبعينيات القرن العشرين للدفاع عن التنوع و الاختلاف كفلسفة و سياسة في انٍ واحد والذي اثارتها نظرية العدالة و العدالة كانصاف لـ(جون راولز). تلك النظرية مهدت الطريق نحو جدل مستمر بين انصار الليبرالية و الجماعاتية. فعلى عكس الليبراليون الذين يقولون بوجوب حياد الحقوق تجاه المذاهب الاخلاقية و الدينية الجوهرية، يؤكد الجماعاتيون على ان الحقوق يجب ان تقوم على القيم الاجتماعية السائدة. غير ان الحقوق مرهونة في تبريرها بالاهمية الاخلاقية للغايات التي تخدمها كما يقول (ساندال). (ساندال، 2009: ص 23) .

يتجلى الدفاع عن التنوع في اطار الجماعة من قبل انصار النزعة الجماعاتية من خلال نقد التنوع الليبرالي الفردي وذلك في صيغة الدفاع عن فكرة الخير العام كما ورد عند (اميتاي اتزيوني). فهو يرى ان مفهوم "الخير العام" يقلق انصار النظرية السياسية الليبرالية. لأنهم يعتبرون ان الافراد يقررون ما هو جيد لانفسهم، و ان الخير المشترك ينتج عن مجموع هذه الخيرات، و ليس كما يعتقد البعض عن الحوار الاخلاقي العام الذي يؤدي الى قرارات جماعية تنتج عنها سياسيات عامة. و يخاف البعض من انه حين توجد صيغ مشتركة للخير، قد يحمل هذا الامر الحكومات على اجبار الافراد على التقيد بهذه الصيغ المشتركة، مما قد يضعف حرية الافراد و استقلاليتهم... ويخشى ايضا بعض الليبراليون... من تشدُد الحكومة"(اتزيوني، 2005: ص ص 13 – 14) .

لذلك يرى (اتزيوني) انه ما من مجتمع يزدهر بدون الصيغ المشتركة للخير العام. فهي تضع معايير يُعتمد عليها حين تتضارب المصالح و القيم لدى المجموعات المختلفة التي تؤلف المجتمع و تدفع هذه

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

المجموعات في اتجاهات متناقضة. فالخير العام يزودنا باسس منطقية لتضحيات يقدمها افراد في كل مجتمع سواءا عاجلا او اجلا... من اجل اقل حظا في مجتمعهم او من اجل المستقبل... الا ان فكرة الخير العام تختلف من زمان الى اخر و من مجتمع الى اخر... فكرة الخير العام ليست نفس فكرة الخير العام التي وردت في بعض المجتمعات و خصوصا الدكتاتورية و الفاشية اذ ان هذه المجتمعات يستعملون مفهومهم للخير العام لكي يطلبوا من المواطنين ان يضعوا جانبا خياراتهم و يُخضعوا استقلاليتهم لضوابط و قيود قاسية من اجل الجميع. انهم يطلبون من مواطنيهم ان يجدوا سعادتهم بشكل رئيسي من خلال القيام بأعمال تصب ضمن اطار تعزيز القضايا التي تطلقها الدولة" (اتزيوتي، 2005: ص15).

من جهة اخرى، وفي الاتجاه المعاكس ينتقد (اتزيوتي) دعاة الفردية المفرطة فهو يعتقد ان المجتمع الامريكي يعاني من الفردية المفرطة، الامر الذي شجع الناس على عدم احترام واجباتهم المجتمعية من اجل ان يجدوا انفسهم و ينمُوا شخصيتهم و يلتفتوا الى رغباتهم الدفينة... مع عدم الاكتراث بالأثر على الآخرين وعلى الخير العام. في هذا المجتمع كان من الضروري ان يكبح المرء الفردية الزائدة ويدعَّم الخير العام. لذلك فابتداءا من تسعينيات القرن العشرين برزت ردة فعل جديدة تقودها مجموعة من الجماعاتيين الجدد يضمون كل من (اتزيوتي) و(روبير بيلاه)، و(وليام غالستون)، و(ماري آن غليندون). فالمطرح الاساسي لهذه المجموعة هو؛ ان الحقوق الفردية تفترض احتراما و التزاما صارما بواجبات الخير العام وذلك في اطار فكرة المسؤولية من جهة واحترام الخصوصية في القوانين وفي المعتقدات الاجتماعية و في الحديث العام، تعتبر الخصوصية حقا اكثر مما تعتبر واجبا (اتزيوتي، 2005: ص16).

يعتقد (اتزيوتي) اذا اعتبرنا ان المجتمع يتألف من علائلات، مجتمعات، روابط محبة و هوية و قيم مشتركة على مستوى الوطن، ندرك عندها أهمية المجتمع بشكل عام، و خصوصا في الصياغة و التأسيس غير الرسمي للخير. لأن المجتمع هو الاساس لكل المحادثات الاخلاقية التي منها تنبثق الصيغ المشتركة للخير، المكان الذي منه تنطلق الحكومات للمطالبة بشرعيتها فيتم الاعتراف بها او رفضها. انها ليست هامة من حيث هي حق لهذا المجتمع فحسب، بل انها هامة ايضا من اجل الكحومة (اتزيوتي، 2005: ص 19).

على عكس الديمقراطية الليبرالية التي اقترنت بالاتجاه المؤيد للتنوع الفردي، ضمت الديمقراطية التوافقية الاتجاه المؤيد للتنوع الجماعي. هي اي الديمقراطية التوافقية جاءت لمعالجة مبدأ الاغلبية و الاقلية السياسي الذي يتحول في المجتمعات المنقسمة اثنيا و طائفيا الى اغلبية او اقلية قومية او طائفية مما يخلق استبداد الاكثرية الانباري، الديمقراطية التوافقية (مفهومها و نماذجها)، 2007: ص 7) . بغية معالجة هذه المشكلة طُرحت نظرية الديمقراطية التوافقية من قبل (آرنت ليبهارت). الذي يميز النظام التوافقي عن النظام الديمقراطي الأكثري بأربعة عناصر اساسية (الانباري،2007: ص8) وهي :

- حكومة الاتلاف او تحالف واسعة تشمل حزب الغالبية و سواه.
- مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات و المؤسسات و الإدارات و الانتخابات اساسا.
- حق الفيتو المتبادل للاكثريات و الاقليات على حد سواء، لمنع احتكار الساطة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- الادارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

هكذا تبدو الديمقراطية التوافقية معنية بالمعاملة المتساوية أو النسبية للجماعات اكثر من المساواة بين الافراد. الانعزال و الاستقلال القطاعيين قد يكونان عقبات في وجه تحقيق المساواة في المجتمع ككل (الانباري،2007: ص 25) و عليه فهذا النموذج رغم تطبيقه في بعض البلدان الاوروبية الا انه استخدم لمعالجة النزاعات بين الجماعات الاثنية و الطائفية و القومية في بعض من مجتمعات العالم الثالث، وهي البلدان التي استقلت بعد فك ارتباطها بالدول الاستعمارية.

كذلك يظهر الدفاع عن التنوع في اطار الدفاع عن التنوع الثقافي للجماعات عبر نظرية التعددية الثقافية. التي عالجت اشكالية العلاقة بين الدولة و الاقليات بمختلف انواعها في اطار الثقافة (بالمفهوم الواسع) التي تحملها. ومثلت التعددية الثقافية الموجة الثالثة من تطور حقوق الانسان بعد الموجة الاولى الخاصة بنزع الاستعمار عام 1948، والموجة الثانية الخاصة برفض التمييز العنصري و المطالبة بالحقوق المدنية في الولايات المتحدة الامريكية في العام 1955، والموجة الثالثة التي عرفت بموجة التعددية الثقافية والتي بدأت في العام 1960، حيث طرحت مشكلة حقوق الافراد داخل الجماعة الثقافية المحددة (بغوره، 2015، (2): ص 26) بعد ان طالبت حركات اجتماعية مختلفة دولها بحقوقها و حرياتها دون التخلي عن خصوصيتها الثقافية.

يعد الفيلسوف الكندي (ويل كميليكا) احد انصار التعددية الثقافية فهو يرى ان التعددية الثقافية الموجودة في الغرب هي التعددية الليبرالية. اي التعددية الثقافية الليبرالية (كيمليكا،2011 : ص 137) وأن التعددية الثقافية ظاهرة ديمقراطية ليبرالية (كيمليكا،2011 : ص 124) وكذلك التعددية الثقافية الليبرالية ترتكز على افتراض ان سياسات الاعتراف و مساندة التنوع العرقي يمكن أن توسع الحرية البشرية وتقوي الحقوق الانسانية و تقلل من الهيراركية العرقية والعنصرية وتعمق الديمقراطية (كيمليكا،2011 : ص 35) .

كذلك يرى (كيمليكا) ان قبول التعددية الثقافية في الغرب وجاذبيتها كأنموذج وانتشارها في العالم يرتبط بعملية المواطنة (كيمليكا،2011 : ص 123) وتتضمن التعددية الثقافية الليرالية داخل الديمقراطية الغربية ثلاثة أصناف من الجماعات الثقافية وهم السكان الأصليون اللذين لهم قضايا الأرض، و الحقوق الثقافية، و الحكم الذاتي وهي منذ ثمانينيات القرن (20) تدخل نطاق السياسات و دستور البلدان الغربية. والأقليات القومية التي هي مجموعة إقليمية متميزة تتصور نفسها أمة داخل دولة أكبر و تتحرك خلف الأحزاب السياسية القومية لكي تحقق الاعتراف بكيانها كأمة، إما في شكل دولة مستقلة و إما من خلال حكم ذاتي إقليمي داخل الدولة الكبرى. و أخيرا الجماعات المهاجرة وهم الذين يتمتعون بحقوق المواطنة من خلال تبني سياسات التكامل الاستيعابي (كيمليكا ،2011 : ص ص 87 – 100) .

كما و ان هناك ميل متزايد داخل الديمقراطيات الغربية الى احتواء الجماعات الثانوية من خلال بعض أشكال انتقال السلطة الفدرالي أو شبه الفدرالي وذلك عبر الجمع بين الحكم الذاتي للإقليم و الاعتراف

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

بوجود لغة الأقلية لغة رسمية داخل الإقليم الذي يحكم ذاتياً و يسمى هذا بالفدرالية متعددة القومية و متعددة اللغة (كيمليكا،2011 : ص 175) .

اضافة الى ذلك وفي السياق نفسه تأتي مساهمة نظرية الاعتراف هي الاخرى للدفاع عن التنوع من منظور الجماعة. ان نظرية الصراع من أجل الاعتراف كما طرحها(اكسل هونيث) بمثابة عنوان الصراعات المعاصرة التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة مع صعود النزاعات العرقية والاثنية و الدينية و الثقافية التي شهدتها المجتمعات الديمقراطية المعاصرة. يرى (هونيث) ان الاعتراف المتبادل كفيل بوضع حد للصراعات الاجتماعية القائمة على السيطرة و الهيمنة و الظلم الاجتماعي، ومن ثم يستطيع الافراد تحقيق ذواتهم (بومنير، 2010: ص 108). الى جانب (هونيث) يعد كل من (تشارلز تايلور) و(نانسي فريزر) من أبرز الداعمين لنظرية الاعتراف. فكل منهم تناول نظرية الاعتراف من زاوية معينة كالآتي (بومنير، 2010: ص ص 115 – 117):

الاتجاه الأول: يمثله (تشارلز تايلور) / وهو الذي يتناول مفهوم الاعتراف من الناحية السياسية و توظيفه لتحقيق مطالب سياسية و الدفاع عن مشروعية هذه المطالب المتعلقة بحقوق الأقليات الثقافية والاثنية و الهويات أو ما يُعرف في أمريكا الشمالية بالجماعات الثقافية. وضرورة تبني السلطات و المؤسسات القائمة إجراءات منصفة لصالحها.

الاتجاه الثاني: تمثله (نانسي فريزر) / التي اهتمت بمفهوم الاعتراف ضمن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة التوزيع المتساوي و العادل للثروات و الخيرات التي تمنح للأفراد و الجماعات بقصد القضاء على الاستغلال الاقتصادي و الظلم الاجتماعي و الصراع الطبقي، بالاضافة الى تحقيق الاعتراف المتساوي الذي تطالب بها الحركات الاجتماعية والثقافية، كالحركة النسوية و الحركة المضادة للعنصرية وغيرها.

الاتجاه الثالث: يمثله (اكسل هونيث) / وهو ممثل الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية. فهو لم يركز اهتمامه فيما يخص مفهوم للاعتراف على المسائل الثقافية و الهويات بقدر ما تركز على الجوانب الاجتماعية والاخلاقية والنفسية، كالظلم الاجتماعي والاحتقار والتهميش التي يعاني منها الأفراد والجماعات في المجتمعات المعاصرة.

وضمن اتجاه الدفاع عن التنوع من منظور الجماعة ساهمت النظريات النسوية بدورها في اغناء هذا المسار المؤيد للتنوع. اذ ان انصار النزعة النسوية بمختلف نظرياتها و مدارسها الايديولوجية و السياسية ينتقد الهيمنة الذكورية على مؤسسات الدولة و" تدعو الى حصول النساء على حقوق اجتماعية و اقتصادية وسياسية، وعلى فرص متساوية لتلك التي يمتلكها الرجال. ان الحركة النسوية هي كذلك نموذج للوضع الاجتماعي – مستوى مثالي، أو منشود، من الكمال لم يتم تحقيقه في العالم بعد" (كولمار، بارتكوفيسكي، 2010: ص 22) .

كذلك و في نفس السياق تأتي مساهمة انصار مدرسة ما بعد الكولونيالية لتلقي بضلالها على الاتجاه المؤيدة للتنوع الجماعي من خلال الدفاع عن حق الشعوب المستعمَرة في الدفاع عن حقوقها و ثرواتها بعد الاستقلال اضافة الى ذلك، تركز هذه المدرسة بمختلف اتجاهاتها على المشاكل التي تنجم بعد الاستقلال

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

منها قضية العلاقة من مختلف جوانبها والتي تمت صياغتها في اطار اشكالية العلاقة بين المركز و الاطراف، الشمال و الجنوب، الغرب والشرق، الديمقراطية و الاستبداد وغيرها. اذ ان المشاكل التي واجهاتها دول ما بعد الكولونيالية كانت ترتبط بانظمة ادارية و قانونية و اقتصادية كولونيالية سابقة حدَّت من حركتها الاستقلالية. و قد سمح هذا بوجود سيطرة مستمرة بشكل فعال على العديد من هذه الدول في الفترة التالية للاستقلال. و كانت رد الفعل العكسي الناتج الذي اتخذ شكل تأكيد على الممارسات الوطنية الاصلية / الأصلانية مفهوما بيد انه خلق مشاكل جديدة؛ حيث لم يستطع تراث وطني واحد سابق للكولونيالية، ان يمثل بشكل كاف تعدد الاثنيات والاختلافات التي شكلت اغلب دول ما بعد الكولونيالية الحديثة (اشكروفت و اخرون، 2010: ص 293) .

في الواقع يتوسع مفهوم التنوع بصيغته الجماعية ليشمل الشواذ من الرجال و السحاقيات و المثليين والمتحولين وهم يشكلون جماعات او حركات في مختلف البلدان الديمقراطية يطالبون بحقوقهم و حرياتهم في اطار النظام السياسي الديمقراطي الحاكم في هذه البلدان، وذلك لأن " الخطاب والقوانين المعاصرة تميلان الى تهميش و استبعاد هؤلاء الذين يرفضون شروط العقد الاجتماعي الخاص بالعلاقات الجنسية بين مختلفي الجنس. و يرى مناصرو نظرية المثليين ضرورة اجراء تحولات راديكالية على المؤسسات الاجتماعية مثل الزواج و الاسرة " (البرسون، 2017: ص 19) .

يدخل ضمن الاتجاه المؤيد للتنوع الجماعي الجدل الدائر حول صعود و انبعاث الهوية الثقافية للجماعات و التي برزت بعد انتهاء الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن العشرين. يتمثل هذا الجدل في نظرية صدام الحضارات التي طرحها (صامويل هنتنغتون). إذ يرى(هنتنغتون) ان التحديث و التطور الاقتصادي و التحضر والعولمة قادت الناس الى اعادة تفكيرهم في هوياتهم و اعادة تعريفها في جمل أضيق و اكثر طائفية. فالهويات الثقافية و الاقليمية للقوميات الفرعية تأخذ أسبقية على الهويات القومية الأوسع. ويشعر الناس بالانتماء مع من هم على شاكلتهم ومن يتصورون انهم يشتركون معهم في عرق، و دين، و تقاليد مشتركة، و اساطير تتصل باصلهم المشترك و تاريخهم المشترك. في الولايات المتحدة فان هذه التجزئة في الهوية قد عبرت عن نفسها في ظهور تنوع الثقافات، و الوعي العنصري و العرقي و النوعي. و في دول اخرى اتخذ ذلك شكلا أكثر تطرفا لحركات طائفية تطالب بالاعتراف بها سياسيا كما تطالب بالحكم الذاتي و الاستقلال (هنتنغون، 2009: ص 45) .

اذن فالتنوع او الاختلاف بين الحضارات هو الذي سيسبب الصدام بينها. ويقصد بالحضارة مجمل اسلوب الحياة لدى شعب ما، والحضارة هي ثقافة على نطاق واسع. و كلاهما يضم المعاييير و القيم و المؤسسات و طرائق التفكير، التي علقت عليها أجيال من الناس اهمية اساسية في مجتمع ما (هنتنغون، 1999: ص 69) . فانتهاء الحرب الباردة لم يؤدي الى الانسجام و التوافق على الديمقراطية الليبرالية كمؤسسات و قيم عالمية واحدة مقبولة لدى جميع دول و شعوب العالم كما يقول فوكوياما. بل على العكس من ذلك انه بسبب تكاثر الصراعات العرقية والتطهير العرقي ، وانهيار النظام والقانون ، وظهور أشكال جديدة من التحالفات والصراعات بين الأمم، وظهور الشيوعية الجديدة ، والحركة الفاشية ، وتوسع الأصولية الدينية انتهاء دبلوماسية الابتسامة ، وسياسة "العيون" في علاقات روسيا مع الغرب ، وعدم قدرة الأمم المتحدة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

والولايات المتحدة على احتواء الصراعات الداخلية الدموية ، والدعوة المتزايدة لإحياء الصين سرعان ما تبددت أوهام التوافق أو الانسجام في نهاية الحرب الباردة (هنتنغون، 1999: ص 53) .

لذلك ففي عالم ما بعد الحرب الباردة تكون السياسة المحلية هي السياسة العرقية و السياسة الكونية هي سياسة الحضارات، و محل المنافسة بين القوى الكبرى يحل صدام الحضارات. وفي هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة و الخطيرة بين الطبقات الاجتماعية او بين الغني و الفقير او بين اي جماعات اخرى محددة اقتصاديا، الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي الى كيانات ثقافية مختلفة. الحروب القبلية و الصراعات العرقية سوف تحدث داخل الحضارات، الا ان العنف بين الدول و الجماعات التي تنتمي الى حضارات مختلفة يحمل معه امكانية التصعيد فتهب دول و جماعات من تلك الحضارات و تتجمع لدعم "دول القربى" (هنتنغون، 1999: 46) .

ان حربا رئيسية تضم الغرب و دول المركز في حضارات اخرى ليس حتميا لكنها قد تقع ، (هنتنغون، 1999: ص 488) . كما يقول هنتنغتون. كما و ان صدام الحضارات في الحقبة الناشئة، هو الخطر الاكثر تهديدا للسلام العالمي، فان الضمان الاكيد ضد حرب عالمية هو نظام عالمي يقوم على الحضارات (هنتنغون، 1999: ص521). اما الحضارات التي تتوزع عليها مراكز القوى و تتشارك في ارساء النظام العالمي متعدد الحضارات حسب راي هنتنغتون هي: الحضارة الغربية (الولايات المتحدة الامريكية و الدول الاوروبية، الحضارة الاسلامية، الكونفوشيوسية الصينية، الارثودكسية الروسية، اليابانية، الهندية، الافريقية، وامريكا اللاتينية) (هنتنغون، 1999: ص ص 75 - 80) . هكذا اذن حسب راي (هنتنغتون) ان الحفاظ على الاختلاف والتنوع بين هذه الحضارات بدلا من التوافق والانسجام على الديمقراطية الليبرالية القائمة على اساس المساواة والحرية ، والتي هي قيم غربية وحدها وتدعي العالمية، هو الضمآن لتحقيق السلام العالمي.

في الواقع رغم اعتراف (هنتنغتون) بتنوع و اختلاف الحضارات و دعوته لبناء نظام عالمي قائم على اساس احترام خصوصية الحضارات وتعدديتها، الا ان نظرته للهوية الحضارية و الثقافية تشوبها نواقص و ثغرات عديدة. لان اي من الحضارات المذكورة عند هنتنغتون ليست كيانا متجانسا متشابها، و لا يوجد فيها الانسجام و التوافق داخل مكوناتها من جهة، كما و ان الصراعات والحروب الداخلية بين هذه المكونات لكل حضارة تقلل من اهمية اولوية او غلبة الصراع بين الحضارات على حساب الاختلافات بين مكونات الحضارة الواحدة من جهة اخرى. ناهيك عن دور دول المركز في كل حضارة في تغذية الصراعات والحروب الداخلية بين اطراف تحمل نفس الهوية الحضارية والثقافية.

قبل ان نختم هذا المطلب يستوجب الاشارة الى تطور مفهوم التنوع في ظل المؤسسات الدولية وذلك من خلال سعي هذه المؤسسات لحماية حقوق الاقليات بمختلف اشكالها، وكذلك سعيها نحو مكافحة التمييز العنصري و غيرها من المحاولات في اطار حماية حقوق الانسان. فبعد الحرب العالمية الاولى لم يذكر ميثاق عصبة الامم مبدأ حماية الاقليات الا بالنسبة للدول المنهزمة دون الدول المنتصرة، لهذ فإن نظام حماية الاقليات خلال هذه الفترة كان خليطا من المعاهدات المتعلقة بالاقليات في شكل نصوص خاصة بحمايتهم في الدول المنهزمة ولم يكن يوجد قواعد عامة في القانون الدولي لحماية الاقليات بل كانت مجرد

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ترتيبات جزئية جاءت ضمن معاهدات الصلح ولم يوفر ذلك حماية للأقليات بل كان هناك صعوبة في تحديد مصطلح الاقليات (صالح، 2012: ص 16) .

بينما نص ميثاق الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في العديد من نصوصها على حماية حقوق الانسان و حقوق الاقليات و مكافحة التمييز العنصري من خلال مجموعة من المواثيق و المجالس و العهود و الاتفاقيات و اللجان التابعة للامم المتحدة. كالاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري الموقعة في 1965، و الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية و المدنية للاقليات الموقعة عام 1966، و الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الصادرة في 1966، واعلان يونسكو بشأن التمييز العنصري الصادر عام 1978 والاتفاقية الخاصة بالشعوب الاصلية والقبلية في البلدان المستقلة والمعتمدة في 1989 واعلان الامم المتحدة بشان حقوق الافراد المنتمين الى اقليات قومية او عرقية او دينية او لغوية عام 1992. كذلك هناك اتفاقيات اقليمية تتولى حماية حقوق الانسان وحقوق وحريات الاقليات كالاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق وحريات الانسان الاساسية، والميثاق الافريقي الخاص بمبدأ عدم التمييز بسبب الدين او الجنس او اللون او اللغة او الراي السياسي، ومحاولات منظمة المؤتمر الاسلامي لحماية حقوق الاقليات والقضاء على التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار(صالح ، 2012: ص ص 17-19).

وفي تشرين الاول / اكتوبر 2001، بالاجماع تبنى المؤتمر العام الـ (31) لليونسكو اعلانا عالميا حول التنوع الثقافي. ترفع المادة الاولى هذا التنوع الى مصاف "تراث مشترك للانسانية" و يتعبره حيويا "لاجل الجنس البشري مثل التنوع الحيوي بالنسبة لنظام الحياة" و في آفاق عام 2005 قرر المؤتمر العام لسنة 2003 وضع " اتفاق دولي لاجل الحفاظ على التنوع الثقافي" (ماتلار، 2008: ص ص 189– 190).

الاستنتاجات

نستنتج مما سبق ان اشكاليات فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر اشكالية معقدة ، متعددة الأوجه و متباينة الابعاد، وهي حصيلة تطور الفكر السياسي في اطار تطور الفكر السياسي الشمولي والفكر السياسي الليبرالي .

1- من حيث الماهية و الدلالة تمتاز ماهية التنوع بغموض و سعة دلالتها الى حد قد تتداخل مع ماهية التعددية التي اقترنت دلالتها في الفكر السياسي الحديث -المعاصر هي الأخرى بتطور ماهية و دلالة فلسفة التنوع ذاتها .
2- ارتباط اشكالية تطور فلسفة التنوع باشكالية تطور الفكر السياسي الحديث عموما و الفكر السياسي المعاصر تحديدا. وقد ساهمت طبيعة الفكر السياسي سوءا الفكر السياسي الليبرالي أو الشمولي في بناء اتجاهات فلسفة التنوع ذاتها .
3- لعبت منظومة الفكر السياسي الشمولي دورا محوريا في مناهضة التنوع بمختلف أشكاله من خلال علو شأن الجماعة على حساب الفرد كما ورد في الماركسية حين أوكلت الطبقة العاملة مهمة اعادة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

بناء الدولة في مرحلة ما وتفكيها من اجل تحقيق العدالة و المساواة . كذلك تتجلى سياسة مناهضة التنوع في النازية التي اسندت العرق الآري مهمة اعادة بناء المجتمع و تحقيق تفوق الدولة على حساب حقوق الافراد و الجماعات .

4- شاركت منظومة الفكر السياسي الديمقراطي الليبرالي في بروز الاتجاه الفردي للتنوع والذي تجسد في ابراز شأن الفرد في اطار فلسفة التنوع . بعبارة اخرى لعبت النظم السياسية الديمقراطية و تحديدا النظم الليبرالية دورا بارزا في الدفاع عن التنوع الفردي و الاهتمام بخصوصية الفرد و هويته في اطار فلسفة التنوع ، وعدم اذابة هذه الخصوصيات سواءا تحت مسمى الدفاع عن تنوع الجماعات أم مناهضتها كليا في اطار معارضة التنوع ذاتها .

5- متوازيا مع تطور منظومة الفكر السياسي الديمقراطي- الليبرالي برز الدفاع عن تنوع الجماعات من خلال الدعوة الى الحفاظ على خصوصيات و هويات الجماعات المختلفة و المتعددة في ظل النظام الديمقراطي التعددي و منظومة الفكر السياسي الديمقراطي . واعطاء الأولوية لحماية الهويات الجماعية بدلا من الخصوصية الفردية على اعتبار الفرد لايوجد خارج اطار الجماعة نفسها كما وردت عند أنصار الاتجاه الجماعاتي تجاه التنوع ، أو علو شان الفرد و الهوية الفردية كما تبين هذا الموقف عند انصار النظرة الفردية للتنوع.

6- بلغت نظريات التنوع أوج تطورها في ظل نظرية التعددية الثقافية و نظرية الاعتراف . حيث يحتل مفهوم المواطنة في هتين النظريتين مكانا مركزيا في الدفاع عن التنوع بشقيه الفردي و الجماعي . كما و ان تأييد التنوع كما ورد في نظريات التنوع لايقتصر على الحقوق الثقافية وحدها سواءا للأفراد أو الجماعات ، وانما يشمل ايضا الحقوق الاقتصادية و السياسية و الثقافية بصورة عامة أيضا .

7- الدفاع عن التنوع بصيغتها الجماعية برزت باشكال متعددة في سياق النظرية الليبرالية من خلال الدفاع عن هوية الأقليات في اطار نظام سياسي ديمرقراطي تتبنى نظام الحكم الذاتي او الفدرالي أو حتى الانفصال كاطار سياسي لمنح الحقوق السياسية للاقليات . الا ان الدفاع عن التنوع لايقتصر على الحقوق الجماعات السياسية وحدها فهناك حماعات ثقافية تطالب بحقوق ثقافية و اجتماعية كالمثليين والشواذ و النسوية و الجماعات الدينية ..الخ .

8- ساهم تطور فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر عبر مختلف نظريات التنوع في اغناء فلسفة التنوع سياسيا و قانونيا و دوليا وعلى مستوى المظمات الدولية و الاقليمية التي تبنت خطابا مؤيدا للتنوع الفردي و الجماعي .

المصادر:

اولا: الكتب :

1) ابراهيم، د. زكريا .(د. ت). مشكلة الانسان، دار مصر للطباعة. مصر.
2) ابن منظور .(1997) . لسان العرب . المجلد السادس .دار صادر . بيروت .
3) ابوالسعود، د.عطيات.(1997). ط1. فلسفة التاريخ عند فيكو. منشأة المعارف الاسكندرية. مصر.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

4) اتزيوتي، اميتاي.(2005). ط1.الخير العام اشكاليات الفرد و المجتمع في العصر الحديث. دار الساقي. بيروت. لبنان .
5) احمد ، د. كمال مظهر(1979). ط1. النهضة. الموسوعة الصغير. منشورات وزارة الثقافة والفنون. العراق.
6) احمد ، د. كمال مظهر(1984). ط1، ميكافيلي والميكافيلية، دائرة الشؤن الثقافية. بغداد. العراق .
7) ارندت، حنة.(2016). ط2. اسس التوتاليتارية. ترجمة انطوان ابو زيد. دار الساقي. بيروت.
8) عبد الكافي ، د. اسماعيل عبدالفتاح .(2003). ط2. معجم مصطلحات عصر العولمة ، الدار الثقافية للنشر والتوزيع ،القاهرة، مصر.
9) الانباري، شاكر.(2007) . ط1 . الديمقراطية التوافقية(مفهومها و نماذجها)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد. العراق .
10) البرسون، فيليب .(2017) . ط1. التنوع و المجتمع قراءة في العلوم البينية، ترجمة أسامة الجوهري. المركز القومي للترجمة. القاهرة. مصر.
11) الجزيري، د. محمد مجدي .(1999) . ط 1. نقد التنوير عند هردر. دار الحضارة. مصر.
12) الحصري، ساطع . ماهي القومية ؟(1985). ط 2. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان .
13) ايوب، د. سمير.(1983) . تأثيرات الايديولوجيا في علم الاجتماع. ط 1. معهد الانماء العربي، بيروت. لبنان .
14) باريخ، بيخو.(2007) . ط1. اعادة النظر في التعددية الثقافية التنوع الثقافي و النظرية السياسية. ترجمة مجاب الامام. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
15) برلين، ايزايا. جذور الرومانتيكية.(2012). ط1. ترجمة السويدا سعودا. دار جداول. الكويت.
16) بلان ، غيوم سيبرتان.(2011). ط1. الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر و العشرين. ترجمة عزالدين الخطابي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان .
17) بوبر، كارل.(1998) . ط1. المجتمع المفتوح وأعدائه. ترجمة د. السيد نفادي، دار التنوير. بيروت. لبنان .
18) بوعزة، د. الطيب.(2012). نقد الليبرالية. ط 1. دار تنوير للنشر والاعلام. القاهرة. مصر.
19) تايلور، بيتر، فلنت، كولن.(2002). ج 2 . الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر. ترجمة عبدالسلام رضوان، د. اسحق عبيد ، عالم المعرفة. الكويت.
20) تورين، الان. (1997). نقد الحداثة. ط1، ترجمة، انور مغيث، المجلس الاعلى للثقافة، مصر.
21) تودوروف، تزفيتات.(2007). ط 1. روح الانوار، تعريب حافظ قويعة . دار محمد علي، تونس.
22) تيلوين ، مصطفى .(2011). ط1. مدخل عام في الانثروبولوجيا. دار الفارابي. منشورات الاختلاف، بيروت – الجزائر.
23) جراي، جون. (2005) . ما بعد الليبرالية دراسات في الفكر السياسي.ط1 . ترجمة. حسن نافعة. المجلس الاعلى للثقافة. مصر.
24) جونستون، ديفيد .(2012) . مختصر تاريخ العدالة. ترجمة مصطفى ناصر. عالم المعرفة. الكويت.
25) حنفي، د. مصطفى .(2014) . ط1. النزعة الانسانية و ارث الأنوار. دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب .
26) خليل، د.عدنان بكري.(2002). ط1. الايديولوجيا و المعرفة. دار الشروق. عمان، الاردن.
27) دلسول، شانتال ميلون.(1994). ط1. الافكار السياسية في القرن العشرين. ترجمة جورج كتورة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت. لبنان.
28) دياني، مراد. حرية – مساواة – اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام.(2014). ط1. المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات. الدوحة. قطر.
29) دى توكفيل،اليكسي.(1991) الديمقراطية في امريكا الجزآن الاول والثاني. ط3. ترجمة امين مرسي قنديل. عالم الكتب، القاهرة. مصر .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

30) ذبيان ، سامي و آخرون . (1990) . قاموس المصطلحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن .
31) راندال، جون هرمان.(1966). ط1. تكوين العقل الحيث، ترجمة د. جورج طعمة، ج 1، دار الثقافة. بيروت.
32) راولز، جون.(2009). ط 1. العدالة كإنصاف اعادة صياغة. ترجمة د. حيدر حاج اسماعيل . المنظمة العربية للترجمة. بيروت .
33) راولز، جون. (2011). ط1. نظرية في العدالة. ترجمة. ليلى الطويل. الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق. سوريا.
34) رؤسو، جان جاك. (2013). العقد الاجتماعي. ط1. ترجمة عادل زعيتر. مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة. مصر.
35) ريكور، بول. محاضرات في الايديولوجيا واليوتوبيا.(2002) . ط1. ترجمة فلاح رحيم. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. لبنان .
36) ساندل، مايكل ج.(2009). ط1. الليبرالية وحدود العدالة. ترجمة محمد هناد. المنظمة العربية للترجمة، بيروت. لبنان.
37) سلطح، د.فضل الله محمد.(2007). ط1. الفكر السياسي الغربي " النشأة و التطور ". دار الوفاء. الاسكندرية. مصر .
38) سعيد، ادوارد.(2006) . الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق. ط 1. ترجمة د. محمد عناني. دار رؤية. القاهرة. مصر .
39) شتراوس، ليو وكروبسي، جوزيف.(2004). ط1. تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدجر. ج 2. المجل الاعلى للثقافة، المصر.
40) شترايز، جوزيف.(2005). الاصول الوسيطة للدولة الحديثة. ط 2. ترجمة محمد عيتاني. دار التنوير للطباعة و النشر. بيروت.
41) صالح، هاشم .(2005). ط1. مدخل الى التنوير الاوروبي. دار الطليعة. بيروت.
42) فاروق،د.احمد.(2014). فلسفة كارل بوبر السياسية من الابستمولوجيا الى الايديولوجيا. ط 1. دار رؤية للنشر و التوزيع. القاهرة. مصر.
43) فوكوياما، فرانسيس.(1993) . نهاية التاريخ والانسان الاخير. ترجمة فواد شاهين. مركز الانماء القومي . بيروت . لبنان .
44) قرامي، امال .(2007) .ط1 . الاختلاف في الثقافة العربية الاسلامية . دار المدار الاسلامي ، بيروت ، لبنان .
45) كامل، مجدي واحمد ناصيف.(2008). ط1. مكيافيلي و كتابه الأمير. دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة .
46) كولمار، ويني كيه وبارتكوفيسكي،فرنسيس.(2010). ط1. النظرية النسوية. مقتطفات مختارة ترجمة عماد ابراهيم. دار الأهلية. الاردن.
47) كيمليكا، ويل .(2011) . ج 1. أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع. ترجمة د. إمام عبدالفتاح إمام. سلسلة عالم المعرفة. الكويت .
48) لوك ، جون.(1997) . رسالة في التسامح. ط 1. ترجمة، منى ابو سنه، المجلس الاعلى للثقافة. مصر .
49) لوك، جون.(1959) . في الحكم المدني، ط1. ترجمة ماجد فخري. اللجنة الدولية لترجمة الروائع. بيروت .
50) ماتلار، ارمان.(2008) . التنوع الثقافي و العولمة. ط 1. ترجمة د. خليل احمد خليل. دار الفارابي. بيروت .
51) ماركس كارل، وانجلز فردريك.(1976) . ط1. الايديولوجية الالمانية. دار دمشق. سوريا .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

52) ماركس كارل، وانجلز فردريك.(1968) . ط1، بيان الحزب الشيوعي. دار التقدم. موسكو.
53) مجموعة مؤلفين.(1997). ط1. نظرية الثقافة. ترجمة د. علي سيد الصاوي، سالسلة عالم المعرفة. الكويت .
54) معوض ، د.جلال.(1999). مفهوم التعددية السياسية ، اتجاهات حديثة في علم السياسة ، (تحرير) د. على الدين هلال دسوقي وآخرون ، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة ، القاهرة . مصر .
55) مكيافيللي، نيقولو.(2002) الامير. ط24. تعريب خيري حماد. دار الافاق الجديد. بيروت. لبنان.
56) مل، جون ستيوارت.(1996). ط1. اسس الليرالية السياسية. ترجمة د. امام عبدالفتاح امام . مكتبة مدبولي. القاهرة. مصر .
57) مل، جون ستيوارت.(2017) . ط1 . الحكومات البرلمانية. ترجمة اميل الغوري. المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، قطر .
58) مل، جون ستيوارت.(2007) . ط1. عن الحرية. ترجمة هيثم الزبيدي. دار الاهلية للنشر و التوزيع، بيروت. لبنان .
59) مونتسكيو.(1953). ط1. ج 1. روح الشرائع. ترجمة عادل زعيتر. دار المعارف. مصر.
60) هنتنغتون، صمويل.(1993). ط1. الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اوخر القرن العشرين. دار سعاد الصباح، القاهرة. مصر .
61) هنتنغون، صمويل.(1999). ط 2. صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، دار سطور. القاهرة . مصر .
62) هنتنغتون، صمويل .(2009). ط1. من نحن المناضرة الكبرى حول امريكا، ترجمة احمد مختار الجمال. المركز القومي للترجمة. القاهرة. مصر .
63) هوبز، توماس.(2014). اللفياثان؛ الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. ط1. ترجمة ديانا حرب ، بشرى صعب. هيئة ابو ضبي للثقافة و التراث – كلمة و دار الفارابي. بيروت، لبنان .
64) وفت، بيل اشكر و اخرون. (2010). ط1. دراسات ما بعد الكولونيالية المفاهيم الرئيسية، ترجمة احمد الروبي و اخرون، المركز القومي للترجمة. القاهرة. مصر.

ثانيا: الأطاريح :

65) صالح، عبدالعزيز حسن.(2012) . المركز القانوني للأقليات دراسة مقارنة بين القانون الروماني و الشريعة الاسلامية، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق. مصر.
66) مولود ، عماد احمد. (2019) . سياسات ادارة التنوع " استجابة الدولة للهويات : دراسة مقارنة " اطروحة دكتوراه، غير منشورة. كلية العلوم السياسية . جامعة صلاح الدين-اربيل .

ثالثا: الدوريات:

67) الربيعي، د.إسماعيل نورى. (10،2014). في أصول السلطة والسيادة "بودان،هوبز ،ستراوس". مجلة دفاتر السياسة والقانون. الجامعة الأهلية. البحرين.
68) بغوره، د.الزواوي . (2015، 2 ، 44) . التعدد الثقافي مفهومه و نظريته من خلال نموذج ويل كمليكا، مجلة عالم الفكر. الكويت .
69) راولز، جون.(2004، 10) . نظرية العدالة كإنصاف بين السياسة و الميتافيزيقا، ترجمة محمد هاشمي. مجلة مدارات فلسفية. المغرب .

رابعا: المواقع الالكترونية:

70) راولز، جون. الليبرالية السياسية.(2020/10/18). ترجمة د. نوفل الحاج لطيف من الانترنت: http://hekmah. Org

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

71) لطفي ، وفاء. التعددية المجتمعية (2021/12/5) . على الرابط الآتي :
www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

پوختە:

هزری سیاسی هاوچەرخ دوو جۆر تێروانینی جیاوزی هەیە بۆ فرەچەشنی: تێروانینێکی پۆزەتیفانە بۆ فرەچەشنی کة لة هزری سیاسي دیموکراسي – لیبرالي سةرضاوةی طرتووة و پێي واية فرەچەشنی سەرچاوەیەکە بۆ داکۆکیکردن لە ماف و ئازادی تاك و گروپەکان ، تێروانینێکی نیطةتیفیش کة لة هزری سیاسي تؤتالیتاریزمی سةرجاوةی طرتوة پێی وایە فرەچەشنی بنەمای جیاکاری و هەڵوەشانەوەی دەوڵەتە. لەم روانگەیەوە گرنگترین ئاراستەکانی فەلسەفەی فرەچەشنی سەرهەڵدەدەن:ئاراستەیەکیان وەك واقیعێکی لە ئارادابوو دان بە فرەچەشنی دادەنێت بەڵام لەدووتۆیی داکۆکیکردن لە مافي گروپەکان زۆر بە توندی بەرهەڵستی فرەچەشنی دەکات بەپاساوی باڵادەستی (رەگەز، ئیتنیك، چین ، زۆرینە). لەبەرامبەردا ئاراستەیەکي تر هەیە پالپشتی لە فرەچەشنی دەکات بەهەردوو لایەنەکەی(تاکگەری و کۆمەڵگەری) هەروەك چۆن خۆی دەبینێتەوە لە داکۆکیکردنی لیبرالیزمی تاکگەری و گروپگەرایی لە فرەچەشنی و فرەلایەنی.

Problematic of the development of the philosophy of diversity in modern and contemporary political thought

"A study in the direction of support and opposition to it"

Lect. Dr. Imad Ahmad Mawlood
Business Administration Department, ErbiL Administration Technical Institute, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
imad.mawlood@epu.edu.iq

Assit prof. Dr. Abid khalid Rasul
Department of Political Sciences, College of Political Sciences, University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان - العراق
المجلد(7) – العدد (3)، خريف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

abid.rasul@univsul.edu.iq

Keywords: *Diversity, Pro-diversity, Anti-diversity, Unilateralism, pluralism*

Abstract

Contemporary political thought includes two different views towards diversity; A positive, pluralistic view stems from the liberal-democratic political thought that views diversity as a source for defending the rights and freedoms of individuals and groups, and another negative view stems from the totalitarian political thought that views diversity as the basis for discrimination and the disintegration of the state. From this standpoint, the most prominent trends of the philosophy of diversity appear, which are limited to two different directions; A trend that recognizes diversity as a reality, but strongly opposes it in the context of defending a group to justify superiority under the pretext of (race, ethnicity, class, majority). And another trend supports diversity in its two parts (individual and collective), as is evident in the defense of individual and group liberalism for diversity and pluralism.